الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد ليامين دباغين سطيف -2-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

سلسلة محاضرات في مقياس
منهجية إعداد مذكرة لطلبة السنة الثانية ماستر
تخصص قانون عام

من إعداد الدكتور : قردوح رضا

الموسم الجامعي 2026/2025

مقدمـــــــــة

تُعدّ المذكرة القانونية ثمرة مسار علمي ومنهجي طويل يقطعه الطالب الباحث في كليات الحقوق، حيث تمثل الخطوة الأولى نحو تكوين عقلية الباحث القانوني القادر على

معالجة الظواهر القانونية بمنهج علمي سليم، وتحليل النصوص والتشريعات والإشكاليات الواقعية بموضوعية وتجرد.

إنّ إعداد المذكرة ليس مجرد تمرين أكاديمي شكلي، بل هو تجربة فكرية ومنهجية تُبرز مدى استيعاب الطالب لأصول البحث القانوني، وقدرته على الربط بين الجانب النظري والتحليل العملي.

لقد شهدت الجامعة الجزائرية – كما هو الحال في العديد من الجامعات العربية – تطورًا ملحوظًا في الاهتمام بالبحث العلمي، خصوصًا في ميدان العلوم القانونية والإدارية، وذلك انسجامًا مع التحولات العميقة التي تعرفها الدولة الحديثة في ظل التحديات التشريعية والمؤسساتية الراهنة. ومع هذا التطور، برزت الحاجة الماسة إلى توحيد المنهجية الأكاديمية في إعداد المذكرات القانونية، إذ يعاني الكثير من الطلبة من غموض في مراحل إعداد المذكرة بدءًا من اختيار الموضوع إلى مناقشتها النهائية.

إعداد مذكرة قانونية ناجحة يستوجب التسلح بالمنهج العلمي الرصين، القائم على احترام القواعد الشكلية والموضوعية للبحث، والالتزام بالضوابط الأكاديمية في التوثيق والتحليل. فالمذكرة القانونية ليست مجرد تجميع للمعلومات أو تلخيص للنصوص، وإنما هي بناء فكري متكامل يتطلب وضوح الإشكالية، ودقة المنهج، واتساق الخطة، وسلامة التوثيق.

ولأنّ إعداد المذكرة يمرّ بعدة مراحل مترابطة – من اختيار الموضوع، مرورًا بجمع المادة العلمية، ثم التحرير والمناقشة – فقد رأت هذه الدراسة أن تتناول منهجية الإعداد من زاوية مزدوجة: زاوية نظرية تتناول الأسس العامة للبحث العلمي القانوني، وزاوية تطبيقية تبرز الجوانب العملية في إعداد وتحرير المذكرة داخل الجامعة الجزائرية، بما في ذلك التحديات التقنية والتنظيمية التي تواجه الطالب.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمنهجي لمذكرة الماستر القانونية

يُعتبر البحث العلمي القانوني ركيزة أساسية في تكوين الباحث الأكاديمي، خاصة في مرحلة الماستر، حيث يُطلب من الطالب إعداد مذكرة تمثل خلاصة تكوينه العلمي

والمنهجي في مجال الحقوق، ومذكرة الماستر في الجزائر تمثل تتويجًا لمسار تكويني يدوم سنتين في الطور الثاني، لكنها في الوقت نفسه تمثل اختبارًا حقيقيًا لقدرة الطالب على التوظيف العملي لمعارفه، من خلال معالجة إشكالية قانونية محددة ذات أبعاد نظرية وعملية، بحيث أن إعداد مذكرة الماستر في العلوم القانونية لا يُعد مجرد متطلب بيداغوجي للحصول على الشهادة، بل هو تمرين علمي ومنهجي يعكس مدى قدرة الطالب على توظيف المعارف النظرية المكتسبة خلال سنوات التكوين، وتحويلها إلى بحث أكاديمي منظم يستجيب لمعايير البحث العلمي الرصين.

وفي السياق الجزائري، تكتسي المذكرة القانونية أهمية مضاعفة، باعتبارها تُسهم من جهة في تكوين باحثين أكفاء قادرين على المساهمة في تطوير الدراسات القانونية، ومن جهة أخرى تساعد على إثراء المكتبة الوطنية بأبحاث تلامس الواقع القانوني الجزائري بمختلف جوانبه؛ لذلك فإنّ هذا الباب الأول يخصص لدراسة الإطار المفاهيمي والمنهجي للبحث القانوني من خلال ثلاثة فصول:

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي القانوني وخصائصه

يُعد البحث العلمي القانوني حجر الزاوية في التكوين الأكاديمي للطالب في ميدان الحقوق، إذ يمثل الإطار الذي من خلاله يتعلّم الطالب الباحث كيفية التعامل مع النصوص القانونية والاجتهادات القضائية والآراء الفقهية بصورة علمية منظمة، فالقانون بطبيعته علم معياري ينظم سلوك الأفراد داخل المجتمع من خلال قواعد عامة ومجردة، غير أنّ دراسة هذه القواعد لا تقتصر على استظهارها أو حفظها، وإنما تتطلب تحليلها، تفسيرها، ونقدها في ضوء الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

فهم ماهية البحث القانوني وخصائصه وأهدافه يعد خطوة أساسية قبل الشروع في إعداد مذكرة الماستر، لأنه يحدد للباحث معالم الطريق ويضعه أمام قواعد منهجية عامة يجب أن يلتزم بها في مختلف مراحل بحثه. كما أنّ إدراك خصوصيات البحث القانوني يُمكّن الطالب من تمييزه عن غيره من البحوث في العلوم الاجتماعية، ويؤهله لمواجهة التحديات المرتبطة بتوظيف النصوص القانونية في معالجة الإشكاليات البحثية. وعليه، جاء هذا

الفصل ليتناول بالتفصيل مفهوم البحث العلمي القانوني وخصائصه وأهدافه، باعتبارها الركائز الأساسية التي يقوم عليها أي عمل أكاديمي جاد في ميدان الدراسات القانونية.

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي القانوني: ان البحث العلمي القانوني هو دراسة معمقة ومنهجية لموضوع قانوني محدد، تهدف إلى الإجابة عن إشكالية أو تساؤل بحثي في ضوء النصوص التشريعية والاجتهادات القضائية والفقه القانوني. لذلك حاولنا في هذا المطلب:

الفرع الأول: تعريف البحث العلمي القانوني: إنّ كلمة "البحث" في أصلها اللغوي مأخوذة من الفعل "بَحَثَ" الذي يعني قلب الشيء وتقليبه طلبًا لما فيه، ويقال "بحث في الأرض" أي حفر ونقّب لإخراج ما هو كامن فيها' وهي مشتقة من مصدر الفعل الماضي "بحث"، ومعناه: طلب وفتّش، وتقصَّى وتتبَّع وتحرَّى، وسأل، وحاول، واكتشف، واصطلاحا تعني:" مجموعة من الخطوات الفكرية والاجراءات العملية مرتبة وفق منهج محدد ينهض بها باحث أو مجموعة من الباحثين الهدف منها تقديم إضافة جديدة للعلوم الصرفة والانسانية"؛ اما من الناحية العلمية فيعرف انه:" كتابة موضوع معين مرتبط باي علم من العلوم كالدين والاجتماع والسياسة والتاريخ والقانون وغيرها...

كلمة "علم" في اللغة تعني: "إدراك الشيء على ما هو عليه"، أي على حقيقته، وهو اليقين والمعرفة، والعلم ضد الجهل، لأنه إدراك كامل. وأمَّا في الاصطلاح فهو: " جملة الحقائق والوقائع والنظريات ومناهج البحث التي تزخر بها المؤلفات العلمية."

جاء في قاموس وبستر ان العلم هو : "المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب, والتي تقوم بغرض تحديد طبيعة وأصول وأسس ما تتم دراسته." وجاء تعريفه في قاموس أكسفورد لعام 1974 بأنه: " ... ذلك الفرع من الدراسة, الذي يتعلق بجسد مترابط من الحقائق الثابتة المصنفة, والتي تحكمها قوانين عامة, تستخدم طرق ومناهج موثوق بها لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق الدراسة."

مصطلح "البحث العلمي" هو: "الطريقة الموضوعية التي يسلكها الباحث في دراسته او في تتبعه لظاهرة معينة، من اجل تحديد ابعادها بشكل كامل يجعل من السهل التعرف

عليها بمعرفة اسبابها ومؤشراتها والاشكال للتي تتخذها والعوامل التي تؤثر عليها وطرق قياس هذا الاثر او التنبؤ بها بشكل موضوعي دقيق يفسر العلاقات التي تربط عوامله الداخلية والخارجية بهدف الوصول الى نتائج عامة ومحددة يمكن تطبيقها و تعميمها؛ ويمكن تعريف "البحث العلمي" كما يلي: عمل فكري منظم يقوم به شخص مدرب وهو الباحث من أجل جمع الحقائق وتنظيمها وتفسيرها وربطها بالنظريات والحقائق بهدف التوصل إلى حل مشكلة أو للإضافة إلى المعرفة في حقل من حقول المعرفة. والبحث العلمي هو نشاط إنساني يتسم بإتباع قواعد واضحة ومنظمة ويهدف إلى حل مشكلة معينة أو استقصاء حالة أو تصحيح فرضية أو التحقق من صحة نتائج توصلت إليها دراسة سابقة، والاستفادة من الجهود العلمية السابقة المتمثلة في البحوث والدراسات، على اعتبار أن المعرفة متراكمة، وأن الباحث يبدأ من حيث انتهى إليه الآخرون"؛او هو: "استقصاء منظم يهدف إلى زيادة معارف الإنسان والتحقق من صحتها باستخدام أساليب منهجية محددة "، في حين اعتبره آخرون "وسيلة لحل المشكلات أو الإجابة عن التساؤلات من خلال جمع البيانات وتحليلها وفق مناهج علمية"

وفي الإطار القانوني، يختلف الأمر قليلًا، إذ لا يقتصر الباحث القانوني على رصد الظواهر أو تجميع البيانات كما في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية، وإنما يتجه إلى **تحليل النصوص القانونية والفقهية والقضائية** قصد تفسيرها واستنباط الأحكام منها، واقتراح حلول عملية لإشكاليات مطروحة. لذلك يمكن تعريف البحث العلمي القانوني بأنه:" دراسة أكاديمية منظمة تهدف إلى معالجة إشكالية قانونية محددة من خلال تحليل النصوص التشريعية والاجتهادات الفقهية والقرارات القضائية، بالاعتماد على المناهج العلمية بغية الوصول إلى نتائج أو توصيات تسهم في تطوير المنظومة القانونية ".

الفرع الثاني: خصائص البحث العلمي القانوني: يمتاز البحث القانوني بمجموعة من الخصائص التي تُكسبه خصوصيته، وتجعله يختلف عن غيره من البحوث الإنسانية والاجتماعية:

1-الطابع المعياري :غالباما يرتبط البحث القانوني بالنصوص والقواعد الآمرة التي تفرض على الأفراد والجماعات الامتثال لها، بخلاف البحث في علم الاجتماع مثلًا الذي يدرس السلوك كما هو. فالقاعدة القانونية ليست مجرد ظاهرة بل هي معيار يُقاس به السلوك البشري.

2-الارتباط الوثيق بالواقع العملي :فالبحث القانوني لا يقف عند حدود النصوص، بل يتعداها إلى التطبيق العملي أمام المحاكم والهيئات الإدارية، ما يجعله علمًا تطبيقيًا بامتياز. والباحث الجيد هو الذي يوازن بين الجانب النظري والجانب العملي.

3-الاعتماد على التفسير والتأويل :إذ لا يمكن الاكتفاء بقراءة نص قانوني كما هو، بل يتعين تفسيره وفقًا لروح التشريع ومبادئ العدالة. ولهذا يتطلب البحث القانوني قدرة عالية على التحليل النقدي واستخراج الدلالات من الألفاظ القانونية.

4-التجدد المستمر :لأن القاعدة القانونية ليست ثابتة، بل تتغير تبعًا للتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فالدارس للقانون لا يقتصر على ما هو قائم، بل يتابع التعديلات التشريعية والاجتهادات القضائية المستجدة.

5-**التداخل مع العلوم الأخرى :**فالظاهرة القانونية متشابكة مع الاقتصاد والسياسة والفلسفة وعلم الاجتماع، ومن ثَمّ لا يمكن عزل البحث القانوني عن هذه العلوم، بل يستفيد منها في فهم أعمق للسياق الذي يعمل فيه القانون.

الفرع الثالث: مجالات البحث العلمي القانوني: تتنوع مجالات البحث القانوني بحسب طبيعة المواضيع المطروحة:**القانون العام :**ويشمل القانون الدستوري والإداري والمالي والدولي العام، حيث تُدرس علاقة الدولة بمؤسساتها ومواطنيها، وكذا بعلاقاتها الخارجية.**القانون الخاص :**مثل القانون المدني والتجاري وقانون الأسرة، حيث يُعالج الباحث العلاقات بين الأفراد أو الكيانات الخاصة.**القانون الجنائي :**بما يتضمنه من دراسة قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية، وهو مجال خصب للإشكاليات التطبيقية.**القانون المقارن :**حيث تتم المقارنة بين تشريعات مختلفة لاستخلاص أوجه التشابه والاختلاف، واقتراح الإصلاحات

المناسبة.**الفقه الإسلامي والقانون الشرعي :**خاصة في الجامعات الجزائرية التي تولي اهتمامًا بالأحوال الشخصية والمعاملات ذات المرجعية الإسلامية.

كما يمكن تصنيف البحوث القانونية من زاوية أخرى إلى:**بحوث نظرية :**تركز على دراسة النصوص والقواعد المجردة.**بحوث تطبيقية :**تهتم بكيفية تطبيق القانون عمليًا أمام الجهات القضائية.**بحوث مقارنة :**تقارن بين القوانين الوطنية والأجنبية قصد الاستفادة من التجارب المختلفة.

وفي الاخير يظهر ما سبق أنّ البحث العلمي القانوني هو أداة معرفية ومنهجية تهدف إلى خدمة العلم والمجتمع معًا. فهو يختلف عن غيره من البحوث بخصائصه ومعاييره المعيارية والعملية، كما أنّه متعدد المجالات مما يفتح أمام الطالب آفاقًا واسعة للاختيار والمعالجة.

المطلب الثاني: أهداف البحث العلمي القانوني: يُحقق البحث العلمي القانوني جملة من الأهداف المتكاملة، فهو يُنمّي ملكات الطالب الفكرية والأكاديمية، ويُؤهله لممارسة المهن القانونية مستقبلًا، كما يُسهم في تطوير المجتمع من خلال تقديم حلول لمشكلات واقعية واقتراح بدائل تشريعية وقضائية.

الفرع الأول: الأهداف الأكاديمية والفكرية: يعتبر البحث العلمي في مجال القانون وسيلة أساسية لتكوين ملكات فكرية لدى الطالب والباحث، إذ لا يقتصر دوره على مجرد استيفاء متطلبات التخرّج أو نيل الشهادة، بل يتجاوز ذلك ليُنمّي قدرات أكاديمية رفيعة المستوى، من أهمها:

1-تنمية مهارة التحليل والنقد: إذ يتعلم الطالب كيفية التعامل مع النصوص القانونية بصرامة فكرية، من خلال تحليل مضامينها، ومقارنة أحكامها، واستخلاص ما تنطوي عليه من دلالات، مع القدرة على إبراز مواطن النقص أو الغموض فيها. هذا الجانب النقدي يُعدّ من أهم مكتسبات البحث العلمي، لأنه يخرج الطالب من مجرد التلقي السلبي للمعلومات إلى مستوى التفاعل والإبداع..

2-تدريب على المنهجية العلمية: البحث يُخضع الطالب لقواعد صارمة في اختيار الموضوع، صياغة الإشكالية، وضع الفرضيات، وتبويب الخطة. هذه المنهجية تُرافق الباحث طوال مساره العلمي والمهني، وتمنحه القدرة على تنظيم الأفكار وإنتاج نصوص قانونية محكمة.

3-الإسهام في بناء شخصية الباحث: يُساهم البحث العلمي في صقل شخصية الباحث وجعله أكثر استقلالية في التفكير، وأكثر موضوعية في الحكم، لأنه يعلّمه الالتزام بالمعايير العلمية بدل الانجراف وراء الانطباعات الشخصية أو المواقف المسبقة.

الفرع الثاني: الأهداف المهنية والعملية: إلى جانب الدور الأكاديمي، للبحث العلمي القانوني أبعاد عملية مرتبطة بمستقبل الطالب المهني:

1-إعداد الطالب لمهنة القضاء والمحاماة: المذكرة هي تدريب أولي على صياغة المذكرات القضائية، والتعامل مع النصوص، واستحضار السوابق القضائية. هذا ما يجعلها مدرسة عملية تسبق الممارسة المهنية الفعلية.

2- تطوير القدرة على الاستشارة القانونية: إذ يتعلم الطالب كيف يبحث في المصادر، وكيف يُعطي حلولًا عملية مدعّمة بالنصوص والمراجع. وهذه مهارة أساسية للمحامي والمستشار القانوني على حد سواء.

3-تعزيز الكفاءة في التوظيف العملي للنصوص: المذكرة تُدرّب الطالب على استحضار النصوص القانونية وربطها بالوقائع، وهو ما يحتاجه خريج القانون في عمله اليومي سواء في المؤسسات أو الإدارات العمومية أو القطاع الخاص.

الفرع الثالث: الأهداف المجتمعية والقيميةالبحث العلمي القانوني لا يخدم الطالب فقط، وإنما له انعكاسات مجتمعية مهمة:

1-المساهمة في تطوير التشريع الوطني:قد تُسفر البحوث الأكاديمية عن اقتراحات وتوصيات عملية تستفيد منها السلطات التشريعية في سدّ ثغرات القوانين أو تعديل النصوص

القائمة. وقد سجّل تاريخ التشريع الجزائري أكثر من حالة استُفيد فيها من توصيات أكاديمية لتعديل بعض النصوص.

2-دعم القضاء والاجتهاد القضائي: المذكرات الجادة تُمدّ القضاة بأفكار وآراء فقهية تساعد على تطوير الاجتهاد القضائي، خصوصًا في المسائل التي لا يوجد فيها نص صريح أو التي تحتمل أكثر من تفسير.

3-**ترسيخ قيم الأمانة العلمية:** حيث يتعلم الطالب من خلال البحث احترام الملكية الفكرية، وعدم السطو على أفكار الغير، وتوثيق المراجع بدقة. وهذه القيم لا تفيد في المجال الأكاديمي فقط، بل تُسهم في نشر ثقافة النزاهة والشفافية في المجتمع ككل..

4-إبراز دور الجامعة في خدمة المجتمع:المذكرات الجامعية تُعد أحد أوجه مساهمة الجامعة الجزائرية في معالجة مشكلات المجتمع، إذ تطرح حلولًا نظرية قد تُترجم في المستقبل إلى سياسات أو نصوص قانونية جديدة.

ويتضح أنّ البحث العلمي القانوني يحقق أهدافًا متكاملة: فهو **أكاديمي** من حيث صقل مهارات الطالب الفكرية، و**مهني** من حيث إعداده للحياة العملية، و**مجتمعي** من حيث إسهامه في تطوير المنظومة القانونية ودعم قيم النزاهة. ومن ثمّ، لا يمكن اختزاله في مجرد واجب دراسي بل هو أداة لتكوين الفرد وبناء المجتمع.

المطلب الثالث: مكانة مذكرة الماستر في البحث العلمي القانوني: تحتل مذكرة الماستر موقعًا محوريًا في البحث العلمي، إذ تمثّل جسرًا بين الدراسة النظرية في الليسانس والعمل البحثي المتقدم في الدكتوراه. كما تُعتبر تمرينًا عمليًا يرسّخ شخصية الباحث، ويُثري الفقه القانوني بمساهمات أكاديمية متواضعة لكنها مؤثرة.

الفرع الأول:مذكرة الماستر كمرحلة انتقالية بين الليسانس والدكتوراه: إن مذكرة الماستر هي تتويج لمسار جامعي يترجم إلى الحصول على شهادة علمية هي (الماستر) كشهادة علمية مستحدثة في نظام (ل. م. د) منذ إصلاحات العام 2004م، بحيث يبذل الطالب فيها جهوده

معتبرة لإعداد وانجاز مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر، وهي تعتبر شرطا أساسيا لاكتمال مسار التكوين في هذا الطور".

وتعتبر مذكرة التخرج "ثمرة التكوين والتربص بالجامعة يتم من خلالها تجسيد وتكريس المعلومات والمعارف المختلفة المكتسبة خلال فترة التكوين"،.كما تعتبر: "عمل اكاديمي يعكس قدرة الطالب على التفكير والتحكم في المادة العلمية بمنهجية صحيحة وبمهنية".. و تبرز على انها: (ا) خطوة تمهيدية لطالب الماستر في مجال البحث العلمي الجاد، وليس مجرد امتحان لقدرة الطالب على الكتابة والتحرير؛ (ب) إختبار حقيقي لقدرة الطالب للتعامل مع موضوع معين ومحدد بشكل يعكس قدرته على المزاوجة بين المعارف والمهارات المكتسبة من خلال التحصيل العلمي والمعرفي اللذين تمت حيازتهما عبر مختلف اطوار المسار الدراسي ومراحل التكوين النظري؛(ج) عمل اكاديمي يعكس قدرة الطالب على وضع تصور عام عن موضوع بحثي معين، يرسم الطالب تصوره الخاص بالدراسة؛ (د) عمل علمي مكتوب وشخصي يشهد على تمكن الطالب من المفاهيم والادوات العلمية التي اكتسبها اثناء تحصيله العلمي؛ (ه) إنجاز بحثي أصيل يقدم الطالب من خلاله الإضافة لموضوع البحث إما من خلال حداثة العمل المنجز أو من خلال تكملة عمل سابق يستحق العمل فيه، على أن يسعى الطالب في هذا بذل الجهود لكي لا يكون عمله سوى تجميع للمعلومات لا غير، فالمذكرة عمل بحثي مبني على التفكير العلمي وليست مجرد توليفة للأعمال والمعلومات المرجعية المتوفرة..

كما تُعتبر مذكرة الماستر خطوة مفصلية في المسار الأكاديمي للطالب، إذ تُجسّد انتقاله من مرحلة التلقّي النظري للمعلومات في مرحلة الليسانس إلى مرحلة الإنتاج العلمي في الدراسات العليا؛ ففي مرحلة الليسانس، ينصبّ جهد الطالب على استيعاب القواعد العامة والمواد الأساسية (القانون المدني، الدستوري، الجنائي، إلخ)، بينما في مرحلة الماستر يبدأ في تطبيق ما تعلّمه على بحث أكاديمي معمّق.فمذكرة الماستر تُؤهل الطالب لخوض غمار الدكتوراه، .حيث يُنتظر من الباحث أن يكون أكثر نضجًا واستقلالية، وأن يقدّم إسهامًا علميًا

أصيلًا. ومن ثمّ فإنّ مذكرة الماستر ليست غاية في ذاتها، بل هي وسيلة لإعداد الطالب لمرحلة بحثية أرفع..

الفرع الثاني: ادوار مذكرة الماستر في البحث القانوني: ان مذكرة الماستر تمنح للطالب الفرصة الأولى لممارسة البحث بمعناه العلمي، وهو ما يُكسبه صفات الباحث القانوني، من بينها: (ا) **الصرامة المنهجية،** بحيث يتعلم الطالب الالتزام بخطة بحثية واضحة، والاعتماد على المصادر الموثوقة، وتوثيق الهوامش وفق الأصول الأكاديمية؛(ب) **القدرة على التحليل والاستنتاج،** فالمذكرة تدرّب الطالب على التفكير النقدي بدل الاقتصار على الحفظ أو التلخيص، ما يساهم في تطوير قدراته العقلية؛(ج) **الاستقلالية الفكرية،** إذ يتعين على الطالب أن يعرض أفكاره الخاصة، لا أن يكتفي بنقل ما قاله الفقهاء السابقون، وهو ما يزرع فيه روح الإبداع والابتكار؛ (د) **الالتزام بالأمانة العلمية** من خلال احترام حقوق الملكية الفكرية وتوثيق المراجع، ما يجعله أكثر نزاهة في مساره الأكاديمي والمهني.

كما تعتبر مذكرة الماستر وسيلة لاختبار قدرة الطالب والكشف عن: (ا) مستوى شخصيته ونوعية أسلوبه، ومستوى تكوينه ودرجة مشاركته في البحث العلمي؛ (ب) قدرته في التوفيق في اختيار موضوع معين، وطرح الاشكالية الصحيحة، ونوع المادة العلمية المجمعة وكيفية انتقائها وترتيبها والتأليف بينها؛ (ج) طريقة التعاطي مع ضوابط الفهم والدقة والتحليل والامانة العلمية من جهة، وكيفية اعتماد المنهج ودرجة التعمق والتمحيص والتدقيق، وسلاسة الاسلوب ووضوحه من جهة اخرى؛ (د) الخوض في مسار البحث بصفة مستقلة، وتمكنه من تخصصه، ونيته في تقديم مساهمته البحثية الخاصة فيه؛ (ه) تعامله مع مفاهيم المنهجية البحث العلمي من جهة، والمفاهيم والادوات الخاصة بميدان تخصصه من جهة ثانية؛ (و) مدى تجاوزه المستوى الاول من الفـهم والمعرفة القائم على مجرد القراءة وتجميع المعلومات الى مستوى اعلى قائم التحليل والتفسير والبرهنة والاستنتاج؛ (ي) قدرة الدفاع عن عمله البحثي وقدرته على الاقناع، والتحكم في الوقت وكيفية ادارته له .

وتتطلب مذكرة الماستر مجموعة من الاستعدادات: (ا) الاستعداد النفسي والبدني لتحمل الجهد العقلي والبدني الذي تفرضه المذكرة، بحيث لا يكفي إبداء الرغبة، بل الامر

يتطلب توظيف كل القدرات المكتسبة وابراز قدرات جديدة، بحيث على الطالب التواصل مع الأساتذة ومحيطه الجامعي، مثلا: تقديم نفسه لأفضل الاساتذة للكلية مبكرا، ومناقشتهم في اختيار موضوع المذكرة الانسب في بداية السنة الجامعية، بل ان الامر قد يكون في نهاية العام الجامعي السابق خلال فترة الصيف اين يقوم بالبحث في المواضيع التي تتوافق وتخصصه وتجذب اهتماماته البحثية، وهذا دون الانتظار حتى الاعلان الرسمي عن المواضيع، بالاضافة الى ذلك، يتوجب ضرورة التوفيق بين المذكرة و الجانب الدراسي، فعليه ان لا يوقع نفسه تحت الضغط النفسي الشديد، بان يحاول الاسراع في انجاز للمذكرة اثناء السداسي الاول من العام الدراسي الجامعي، بل يقوم بتسيير كل مرحلة وفق قدراته البدنية و النفسية.

بالرغم أنّ مذكرة الماستر تُصنَّف عادة ضمن البحوث المبتدئة مقارنة بأطروحات الدكتوراه أو البحوث الفقهية المحكمة، إلا أنّها تُشكّل قيمة مضافة في عدة جوانب: (ا) **كشف النقائص التشريعية :**حيث يُمكن للطالب أن يرصد ثغرات في النصوص القانونية، ويقترح حلولًا أو بدائل، قد تُفيد المشرّع في المستقبل. (ب) **إغناء الفقه القانوني :**فالمذكرات الجادة تُسهم في توسيع دائرة النقاش الفقهي حول مواضيع حديثة أو غير مطروقة، مثل القوانين الجديدة أو الظواهر المستجدة (القانون الرقمي، الجرائم الإلكترونية، إلخ.. (ج) **توفير مادة مرجعية للباحثين اللاحقين :**إذ قد يعتمد طلاب آخرون أو أساتذة باحثون على مذكرات ماستر سابقة كنقطة انطلاق لأبحاث أوسع، ما يجعلها جزءًا من حلقة تراكمية في المعرفة القانونية (د) **تطوير الاجتهاد القضائي :**من خلال تقديم تحليلات نقدية لقرارات المحاكم العليا، الأمر الذي يُسهم في فتح آفاق جديدة للاجتهاد.

وبالتالي، فإنّ مذكرة الماستر ليست مجرد تمرين أكاديمي محدود، بل هي مساهمة حقيقية – ولو على نطاق ضيق – في إثراء الإنتاج العلمي الوطني في مجال القانون. كما تشغل مذكرة الماستر مكانة استراتيجية داخل البحث العلمي القانوني : فهي **مرحلة انتقالية** تُهيئ الطالب للدكتوراه، وأداة لـ **صقل شخصية الباحث،** وفي الوقت ذاته **إسهام متواضع لكنه**

فعّال في إثراء التشريع والفقه والاجتهاد. وهذا ما يمنحها قيمة أكاديمية ومجتمعية تتجاوز كونها شرطًا لنيل شهادة الماستر.

الفرع الثالث: الاطار القانوني لمناقشة مذكرة الماستر: ان مناقشة مذكرة الماستر يخضع لمجوعة من القواعد القانونية التي نص عليها كل من **المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرخ في 2008/08/19** المتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادات الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه: (لا سيما المواد 7-14) والذي تنص المادة 09 منه على: "تتوج الدراسات من اجل الحصول على شهادة الماستر بتحرير مذكرة ومناقشتها أمام اللجنة"، بحيث حددت كيفيات اعداد ومناقشة الماستر بموجب قرار من وزير التعليم العالي الذي صدر لاحقا عبر **القرار الوزاري رقم 362 المؤرخ في 2014/06/09** الذي يحدد كيفيات اعداد ومناقشة مذكرة الماستر، والذي جعل الهدف من مذكرة الماستر هو تنمية قدرات الطالب المترشح على البرهنة والتفكير العلميين والاستنتاج وشرح نتائج الاحداث والوقائع وتدوينها في شكل قابل للاستغلال، واكد ان تحديد مواضيع مذكرات الماستر يكون استجابة لعدد من الأهداف البيداغوجية للتكوين من جهة، ولأهداف البحث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة اخرى؛ وان تصادق اللجنة العلمية للقسم على مواضيع مذكرات الماستر المقترحة من طرف فريق التكوين، وتعلنها للطلبة عن طريق النشر أو أي سند اعلامي اخر،ليتكفل مسؤول الشعبة ومسؤولوا التخصصات بالتنسيق مع رئيس القسم بتوزيع مذكرات الماستر على الطلبة، وعند الضرورة يمكن اللجوء الى ترتيب الطلبة من اجل اختيار مواضيع مذكرة الماستر حسب الاستحقاق، وتتوج مذكرة الماستر في الاخير بإعداد وثيقة يحدد شكلها وحجمها واجال انجازها من طرف فريق التكوين، ليتم مناقشة مكرة الماستر في جلسة علنية، ويتم تنظيم دورة عادية للمناقشة في نهاية كل سنة جامعية (جوان/ جويلية)، واذا تحتم الامر يتم برمجة دورة استثنائية في بداية السنة الجامعية اللاحقة (شهر سبتمبر) للحالات المتأخرة والمبررة من طرف الاساتذة المشرفين ،ويتم اعلام الطلبة عن طريق النشر او اي سند اعلامي اخر عن رزنامة ايداع المذكرات وتواريخ المناقشة، بحيث يتكفل كل مسؤول الشعبة ومسؤولوا التخصصات بالتنسيق مع رئيس القسم بتعيين اعضاء لجان المناقشة، والمشكلة من ثلاثة او خمسة اعضاء (رئيس الجلسة و الممتحن و المشرف

"المقرر")، ويتم تنقيط المكرة على اساس معايير: المخطوط والعرض الشفهي والاجابة على الاسئلة، ويتم منح تقدير (مقبول- قريب من الجيد- جيد-جيد جدا- ممتاز) وفقا للعلامات تتراوح بين(20-18-16-14-12-10) وفقا لدرجات (ه-د- ج-ب-ا) وهذا بعد التداول السري بين اعضاء اللجنة.

المبحث الثاني: أدوات البحث القانوني ومصادره: تعتبر الأدوات والمصادر الركيزة الأساسية لإنجاز أي بحث قانوني، إذ لا يمكن للباحث أن يُنجز دراسة علمية دقيقة ما لم يُحسن اختيار مصادره وتوظيف أدواته المنهجية. ويتميز البحث القانوني بخصوصية على هذا المستوى، لأنه لا يقوم على التجربة أو المختبرات، وإنما على النصوص، السوابق، الفقه، والوثائق العملية

المطلبالأول: المصادر الرسمية للبحث القانوني: تشكل المصادر الرسمية الركيزة الأساسية للبحث القانوني، حيث يقوم الباحث بالرجوع إلى التشريع، الاجتهاد القضائي، والعرف لفهم النصوص وتفسيرها. وتمثل هذه المصادر قاعدة الانطلاق نحو أي تحليل أو استنتاج علمي.

الفرع الأول: النصوص التشريعية: يُعدّ القانون المكتوب المصدر الأول للبحث القانوني، ويشمل الدستور، القوانين العضوية، القوانين العادية، والأوامر. فالطالب يعتمد عليها كأساس لفهم الإشكالية المطروحة. وهنا تظهر أهمية الرجوع إلى النصوص الرسمية المنشورة في الجريدة الرسمية لضمان الدقة.

الفرع الثاني: الاجتهاد القضائي: يمثل القضاء مصدرًا عمليًا لتفسير النصوص وتطبيقها. فالقرارات الصادرة عن المحكمة العليا أو مجلس الدولة تُشكل مراجع أساسية لفهم كيفية تطبيق القانون. كما أنّ الباحث القانوني لا يكتفي بالنصوص المجردة، بل يستعين بالسوابق القضائية لإبراز التوجهات والاجتهادات

الفرعالثالث: العرف ومبادئ القانون: إلى جانب التشريع والقضاء، قد يلجأ الباحث إلى العرف كمصدر احتياطي، خاصة في القانون المدني. كما تُعتبر مبادئ القانون العامة –

كحسن النية، العدالة، المساواة – إطارًا مرجعيًا لفهم النصوص، وتوظيفها في التحليل القانوني

المطلب الثاني: المصادر الفقهية: إلى جانب المصادر الرسمية، يلجأ الباحث إلى الفقه القانوني بمختلف تجلياته من كتب، مقالات، وأطروحات. فهي تسهم في تعميق فهم النصوص، وتمنح الباحث تعددًا في وجهات النظر، مما يثري دراسته ويوسّع آفاقها.

الفرع الأول: المؤلفات والكتب: ان الفقه القانوني يُمثل اجتهادات الأساتذة والباحثين في شروحهم وتحليلاتهم للنصوص. وتُعد الكتب الجامعية، الأطروحات، والدراسات المتخصصة من أهم المصادر التي يستند إليها الطالب. وهي تعكس مدارس فكرية مختلفة، وتفتح آفاقًا متعددة للتحليل.

الفرع الثاني: المقالات والدوريات العلمية: تعتبر المقالات المنشورة في المجلات المتخصصة ذات :أهمية بالغة، لأنها غالبًا ما تُواكب المستجدات التشريعية والقضائية. والاعتماد على هذه المقالات يمنح البحث حداثة ويُبرز اطلاع الباحث على التطورات الراهنة.

الفرع الثالث: المراجع الأجنبية: الانفتاح على المراجع الأجنبية، خصوصًا الفرنسية، يُعتبر ضروريًا في البحث القانوني الجزائري نظرًا للتأثر التاريخي بالنظام الفرنسي. غير أنّ الاستعانة بها تتطلب الحذر في النقل والمقارنة، ومراعاة خصوصية البيئة القانونية الوطنية.

المطلب الثالث: الأدوات التقنية المساعدة في البحث: لا يكتمل البحث القانوني دون أدوات تقنية تساعد على التنظيم والدقة، كالفهارس الإلكترونية، قواعد البيانات، والتوثيق العلمي. فهذه الوسائل الحديثة تمكّن الباحث من ضبط مادته وصياغة عمله وفق أصول منهجية رصينة

الفرع الأول: الفهارس والقواعد الإلكترونية: مع تطور التكنولوجيا، بات من الضروري الاستعانة بفهارس المكتبات الجامعية وقواعد البيانات الإلكترونية مثل "جريدة الوقائع

الرسمية الإلكترونية"، والمجلات القانونية الرقمية. وهي تسهّل الوصول إلى مصادر حديثة وموثوقة.

الفرع الثاني: أدوات التوثيق العلمي: تشمل كيفية كتابة الهوامش، تنظيم المراجع، واعتماد أسلوب موحّد للتوثيق. فالتوثيق ليس مجرد إجراء شكلي، بل هو معيار أساسي لقياس جدية البحث وأصالته

الفرع الثالث: أدوات الصياغة والتحرير: إتقان اللغة القانونية يُعدّ من الأدوات الجوهرية لإنجاز مذكرة الماستر. فالقدرة على الصياغة الدقيقة، والابتعاد عن الغموض أو الإطناب غير المبرر، يُعطي للبحث قيمة علمية ويعكس شخصية الباحث

تبيّن أنّ أدوات البحث القانوني ومصادره تنقسم إلى مصادر **رسمية** التشريع، القضاء، العرف، ومصادر **فقهية** كتب، مقالات، دراسات، إلى جانب أدوات **تقنية** حديثة تُعين الباحث على تنظيم عمله وتوثيقه. والإتقان في توظيف هذه المصادر والأدوات يُشكل الشرط الأساس لنجاح مذكرة الماستر القانونية.

الفصل الثاني: مراحل إنجاز مذكرة الماستر في القانون

تعتبر مراحل إنجاز مذكرة الماستر القانونية بمثابة خارطة طريق للباحث، إذ تتيح له الانتقال بشكل منظم من مرحلة التفكير الأولي إلى غاية تسليم المذكرة في شكلها النهائي. ويُجمع الفقه على أنّ نجاح البحث القانوني يتوقف بدرجة كبيرة على مدى احترام الطالب لهذه المراحل، باعتبارها تضمن ترابط البحث وانسجامه. فالمذكرة القانونية لا تُكتب عشوائيًا، وإنما تمر بمسار منهجي يبدأ من تحديد الموضوع وصياغة الإشكالية القانونية، ثم بناء الإطار النظري من خلال جمع المادة العلمية المتنوعة، وصولاً إلى اختيار المنهج المناسب للتحليل، وانتهاء بمرحلة الكتابة وصياغة النتائج.

وإذا كان للبحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية عمومًا مراحل مشتركة، فإنّ البحث القانوني يتميز بخصوصيات نابعة من طبيعة مادته المعيارية، وهو ما يفرض على

الطالب الالتزام بدقة أكبر في التعامل مع النصوص التشريعية والاجتهادات القضائية والفقه القانوني. وعليه، جاء هذا الباب الثاني ليتناول بالتفصيل أهم المراحل التي يمر بها الطالب في إعداد مذكرة الماستر القانونية، من خلال ثلاثة فصول متكاملة، هي:

المبحث الأول: اختيار الموضوع وصياغة الإشكالية القانونية: يُعد اختيار موضوع البحث القانوني الخطوة التأسيسية الأولى في مسار إنجاز مذكرة الماستر، إذ تُحدد هذه الخطوة معالم الطريق العلمي الذي سيسلكه الباحث. وقد أجمع الفقه القانوني على أنّ حسن اختيار الموضوع يُمثل نصف النجاح، لأنّ الموضوع غير المناسب يُفضي غالبًا إلى عوائق وصعوبات منهجية ومادية قد تُفضي إلى إخفاق المذكرة ككل. لذلك ينبغي على الطالب أن يتعامل مع هذه المرحلة بجدية وأن يُخضع عملية الاختيار لجملة من المعايير الدقيقة التي تُراعي خصوصية البحث القانوني ومتطلبات الجامعة الجزائرية.

المطلب الأول: معايير اختيار موضوع البحث القانوني: إن اختيار موضوع مذكرة الماستر امر صعب ودقيق لابد ان يتم بعناية وحرص شديد من طرف كل من الطالب والاستاذ المشرف، بالنظر الى تعدد واختلاف عوامل ومقاييس الاختيار، بحيث توجد عدة عوامل تتحكم في عملية اختيار موضوع المذكرة في ميدان العلوم القانونية والإدارية، وهو ما تناولناه في النقاط الآتية:

الفرع الأول: الأصالة والحداثة: يقصد بالأصالة أن يتناول الموضوع إشكالية قانونية لم يُسبق دراستها أو لم تُعالج بما فيه الكفاية، وحتي يتاكد الباحث من أصالة المشكلة، ومنعا للتكرار والازدواجية، يتوجب عليه التأكد من أن الدراسة التي يزمع القيام بها غير مسبوقة، وذلك من خلال عدد من الخطوات منها: (ا) استعراض قواعد البيانات المتخصصة على الانترنت؛ (ب) استعراض الأدلة والكشافات والببليوجرافيات؛ (ج) سؤال المختصين والأساتذة؛ (د) سؤال مراكز الأبحاث الحكومية والأهلية المعنية بموضوع البحث؛ (ه) تصفح مواقع القطاعات المعنية على الانترنت بما في ذلك مواقع الكليات والأقسام العلمية المتخصصة؛ (و) الاطلاع على الدوريات المتخصصة سواء في شكلها التقليدي أو

الالكتروني؛ (ز) الاطلاع على أعمال المؤتمرات والندوات وورش العمل العلمية في التخصص حيث يتم نشر الأوراق المقدمة لها في كتب.

أما الحداثة فتعني مواكبة الموضوع للمستجدات التشريعية أو القضائية أو الفقهية. ومثال جزائري :تناول موضوع القانون العضوي للانتخابات 21-01 لسنة 2021 يُعد حديثًا لأنه جاء بمستجدات في الرقابة على العملية الانتخابية. ومثال مقارن :دراسة القضاء الإداري الفرنسي في ظل قانون 2015 المتعلق بالشفافية تُعد معالجة حديثة على الصعيد المقارن.

الفرع الثاني: الأهمية العلمية والعملية: من الخطأ أن يختار الطالب موضوعًا بعيدًا عن اهتمامات الساحة القانونية، لذلك يُشترط أن يكون للموضوع أهمية مزدوجة: **(ا) علمية** : يضيف قيمة إلى المكتبة القانونية، عبر تفسير نصوص غامضة أو مناقشة جدل فقهي؛**معيار**القيمة العلمية لموضوع المذكرة وقيمة نتائجها فيه في الحياة العملية مثل التكوين، وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي. وفي نطاق العلوم القانونية والإدارية توجد العديد من الموضوعات الجديدة والمتجددة ذات قيم علمية نظرية وعملية حية ومفيدة في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة، يجب ترصدها باستمرار ومعالجتها في صورة أبحاث علمية. ومن ثم يجب ترصد هذه المشكلات وتبنيها كموضوعات حية لبحوث علمية قيمة ومفيدة للباحث نفسه وللحياة العامة الإنسانية والوطنية، وذلك في نطاق مقاييس علمية واضحة ودقيقة، وفي ظل سياسة بحث علمي معلومة. **(ب) عملية** :يساهم في حل مشاكل مطبقة، مثل قصور إجراءات التقاضي في الجزائر أو تحديات العقود الإلكترونية

بالاضافة الى **معيار أسس وأهداف ومحاور سياسة البحث العلمي المعتمدة،** فعامل وجود سياسة عامة وطنية ودولية أو خاصة للبحث العلمي تقوم كمعيار يتحكم في اختيار موضوع البحث العلمي،والدولة الجزائرية تتبنى في مواثيقها وسياساتها وبرامجها العامة ومخططاتها الوطنية مبدأ ارتباط وتفاعل وتكامل عمليات التكوين والبحث العلمي ومتطلبات الحياة العامة وبرامج وسياسات التنمية الوطنية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية، ومن ثم كان على مؤسسات التكوين والبحث العلمي والأستاذ المشرف والباحث العلمي الأخذ بعين الاعتبار عند اختيار موضوع البحث أسس وأهداف ومحاور سياسة البحث العلمي في الجزائر، وذلك دون التضحية بقيم حرية الفكر والحياة العلمية في الوطن، وبدون التضحية بقيم التفتح على عالم الخلق والإبداع الإنساني العالمي.

الفرع الثالث: قابلية البحث وتوفر المصادر: لا يُقبل اختيار موضوع لا تتوفر له مصادر كافية، خصوصًا وأن المذكرة تتطلب حدًا أدنى من المراجع المكتوبة (كتب، مقالات، مذكرات، أحكام قضائية).، بحيث تتحكم مسألة مدى توفر أو عدم توفر الوثائق العلمية المختلفة المتعلقة بموضوع البحث العلمي في تحديد واختيار نوعية موضوع البحث العلمي، فالموضوعات والمسائل والمشاكل المطروحة تختلف بدرجات متفاوتة من حيث كمية الوثائق والمصادر العلمية المختلفة المتعلقة بها وبكافة جوانبها العلمية الصحيحة، حيث توجد الموضوعات النادرة المصادر والوثائق العلمية التي تكشف عن الحقيقة العلمية المتصلة بها، وهناك الموضوعات التي تقل الوثائق العلمية المتعلقة بحقائقها وأسرارها العلمية، وتوجد الموضوعات الغنية بالوثائق والمصادر العلمية الأصلية التي تغرى باختيارها ودراستها وبناء بحثا علميا جديدا ابتكاري من خلال استغلال وفحص ونقد وتحليل كافة الوثائق العلمية المتعلقة بها.

في الجزائر، قد يُواجه الطالب صعوبة في إيجاد قرارات المحكمة العليا أو مجلس الدولة، مما يستدعي اللجوء إلى البوابة الإلكترونية الرسمية[1]. وبالمقابل، المواضيع ذات الطابع الدولي (مثل التحكيم التجاري) تتوفر لها مصادر غزيرة باللغات الأجنبية.

الفرع الرابع: ملاءمة قدرات الطالب والزمن المتاح: يجب أن يتناسب الموضوع مع الخلفية العلمية للطالب، فلا يعقل أن يختار طالب متخصّص في القانون الخاص موضوعًا شديد التخصص في القانون الدولي العام، والعكس صحيح. فمعيار التخصص الذي يتحكم في عملية اختيار نوعية وطبيعة موضوع البحث العلمي، كما يجب مراعاة أنّ مدة إنجاز المذكرة

[1]- موقع المحكمة العليا الجزائرية www.coursupreme.dz :تاريخ الاطلاع: 05 سبتمبر 2025.

في الجزائر لا تتجاوز عامًا جامعيًا، وبالتحديد ستة اشهر، وهو ما يفرض على الطالب اختيار موضوع يمكن بحثه في هذا الإطار الزمني المحدود

كما يبرز معيار **العمل والتخصص المهني**، بحيث تتحكم وتؤثر طبيعة مركز العمل والتخصص المهني للباحث في عملية اختيار نوعية موضوع البحث، حيث يختار الموضوع من نطاق الوظيفة المهنية للباحث لأسباب ذاتية بالدرجة الأولى حتى يعمق معلوماته ومعارفه حول مهنته، وحتى يستغل نتائج بحثه في تحسين وتطوير مهنته وعمله بصورة تتيح له سبل الارتقاء والمجد المهني والاجتماعي والاقتصادي.

بالاضافة الى عوامل اخرى ذاتية تتعلق بشخص الباحث والمتمثل في: معيار الرغبة النفسية الذاتية، ومعيار مدى الاستعدادات والقدرات الذاتية، والتي تتمحور حول : (أ) القدرات والمكنات العقلية لكل طالب باحث، ومدى قدرته على التعمق في الفهم والتحليل والربط والمقارنة والاستنتاج في معالجة ودراسة جوانب وعناصر وحقائق الموضوع محل الدراسة والبحث العلمي؛ (ب) الصفات والأخلاقيات للطالب الباحث، مثل: هدوء الأعصاب وقوة الملاحظة، شدة الصبر والاحتمال، والموضوعية والشجاعة، قدرة التضحية، مواهب الابتكار؛ (ج) القدرات المالية لطالب الباحث، فضلا عن ضرورة الاستقرار الاقتصادي للباحث ولعائلته؛ (د) الاستعدادات والقدرات اللغوية للطالب الباحث؛[2]

المطلب الثاني: مصادر اختيار موضوع البحث القانوني: تعتبر مرحلة اختيار الموضوع المذكرة القانونية مسؤولية الطالب الاولى التي يتوجب عليها ان يتحملها بالدرجة الاولى، وهي تعتبر من اهم المشاكل التي تواجه الطالب في سنة تخرجه، بحيث ان بعض الطلبة يختارون مواضيع عشوائية لمذكراتهم، دون الاحاطة بمضامين الموضوع، وهو امر غير

2-فهناك موضوعات تتطلب الدراسات المقارنة وتتطلب الباحث أن يجيد العديد من اللغات الأجنبية، كما توجد موضوعات مصادرها ووثائقها مكتوبة بلغات معينة؛

مستحسن او محبذ، ما يجعلهم يجدون صعوبة في معالجتها،[3] لذلك لا بد على الطالب مراعاة بعض الاجراءات في اختيار موضوع المذكرة والتي ترتبط بـ:

الفرع الاول: إعتماد القراءة الناقدة والإطلاع المتعمق : ان اعتماد القراءة الناقدة والاطلاع المتعمق على الموضوعات التي تشد انتباهه، والتي تسمح له بتحديد موقفه من قضايا واحداث مبهمة وغير مفهومة، والتي تثير له العديد من التساؤولات التي تمكنه من الخروج بموضوع يمكن دراسته والبحث فيه ويصل فيه الى نتائج وافكار لم سيبق له ان وصل اليه غيره، بالاضافة الى ذلك، يتوجب على الطالب الباحث حضور الحلقات الدراسية والبحثية والمناقشات العلمية والملتقيات العلمية لتكون الاطار الامثل لإثارة العديد من التساؤلات البحثية والذهنية للطالب، وتثير لديه الرغبة في التحقق منها ودراستها وجعلها مركز نشاطه البحثي.

الفرع الثاني: تتبع الأحداث والمواضيع وإعتماد الخبرات السابقة: ان الاحداث والمواضيع التي تطرح عبر وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي يمكن استنباط افكار ومواضيع قانونية تصلح كمواضيع لمذكرة الماستر، بشرط ان يختار المواضيع محددة و واضحة، دون ان يختار المواضيع البراقة والواسعة تفوق قدراته؛ بالاضافة الى الاطلاع على المواضيع المفتوحة في الدراسات السابقة الجادة، والتي تقترح مواضيع لبحوث اخرى في نهاية البحث كتتمة لها ومنبثقة عنها تستحق الدراسة، بحيث تعتبر فرصة للطالب لتناولها كموضوع للبحث في مذكرته.

---

[3]- هنالك مجموعة من الاخطاء التي قد يرتكبها الطالب الباحث عند اختيار موضوع مذكرته، فقد يقع فريسة للتسرع في اختيار الموضوع دون فحص المشكلة ومعرفة طبيعتها وابعادها، فلا يمكن دراسة اي فكرة تخطر على البال دون فحصها، فيكون الموضوع غير جدير بالدراسة، وقد يكون الحماس الزائد كذلك عائقا في اتمام ودراسة الموضوع بالنظر لصعوبته، نتيجة عدم توفر المعلومات بشأنه او يتطلب قدرات مادية كبيرة، او يتطلب وقت كبير يتجاوز الوقت المخصص لإنجاز مذكرة الماستر بكثير، وقد يكون غياب الخلفية العلمية والعملية للموضوع كذلك عائقا لطالب نتيجة ندرة المراجع وان توفرت يصعب الحصول عليها؛ نقلا عن: تواتي ادريس، واخرون، دليل اعداد مذكرة التخرج ماستر، الجزء الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2020، 2021، ص: 5.

كما يمكن لمصادر أخرى أن تساهم في اكتشاف الباحث القانوني لمشكلة البحث وتوقعها، فقد يلجأ إلى: (ا) المجتمع نفسه الذي يعيش فيه، بمعنى أن تكون مشكلة يواجهها المجتمع ذات ابعاد قانونية، ويمكن لأي باحث أن يلمسها ويدرك أبعادها ومخاطرها، مثل: مشكلة حوادث السيارات، ومشكلة الإدمان، الخ.؛(ب) تصفح مواقع الإنترنت ذات العلاقة بمجال دراسته القانونية؛(ج) مراجعة الرسائل العلمية القانونية خصوصا الأجزاء الخاصة بالتوصيات التي يقدمها الباحثون لإجراء دراسات مستقبلية؛(د) التحدث إلى الأساتذة والزملاء؛ (ه) الخبرة العملية للباحث إذ يمكنه اختيار إحدى المشكلات في مجال عمله كموضوع للبحث، فالخبرات السابقة القانونية المتأتية من عمل بعض الطلبة في بعض القطاعات والمؤسسات والادارات، والتي تمنحهم الافضلية في اثارت بعض المواضيع من واقعهم العملي؛ بالاضافة الى ذلك الاستعانة ببعض المتخصصين والخبراء يمكن ان تزيل الغموض والتردد في تناول مواضيع لم تكن تخطر على بال الطالب.

الفرع الثالث: إعتماد عناوين ذات صيغ محددة: نوصي الطالب بان الامر يتطلب منه اختيار اكثر من عنوان التي تثير اهتماماته وميولاته البحثية، واعادة صياغتها وفق نظرته البحثية على ان يتجنب تكرار نفس العنوان دن ادخال تعديل عليه، فالعنوان العام أو الرئيسي للمذكرة يفصح عن موضوع البحث ومجاله، وهو المرآة العاكسة للإشكالية التي يسعى الطالب الباحث لمعالجتها، بحيث يستوعب في عباراته جزئيات وتفاصيل ما تحتويه المذكرة او ما سيدرسه الطالب الباحث، فاختيار العنوان الموفق هو امر ضروري لتقديم انطباع جيد عن الطالب الباحث، لذلك لابد ان يحترم في صياغة عنوان موضوع المذكرة مجموعة من الضوابط الموضوعية والشكلية، والتي تراعي ان يكون العنوان: مفصحا عن الموضوع وشاملا له، بان يكون العنوان جامعا ومانعا للفكرة التي يحاول الطالب الباحث دراستها، ومعبرا عن الاشكالية المراد معالجتها، وان يكون العنوان مرآة للمنهج المتبع قدر المستطاع، وان يكون العنوان دقيق و واضح من خلال مصطلحات واضحة ومنسجمة، ومحدد ومختصر يتضمن مصطلحات محددة ومعبرة لا تقبل التأويل، وان يكون سليم اللغة ذو صياغة علمية يؤدي وظيفة اعلامية وله مجاله.

كما ان صياغة العنوان ياتي وفق صيغ محددة، فقد يأتي في شكل وصفي :يمثل حالة وصفية لمشكلة معينة، او في شكل علاقة: يمثل علاقة متغير باخر او مجموعة متغيرات، او في شكل تأثير: يتجلى بتأثير متغير مستقل باخر تابع له، او في شكل مقارن: بمعالجة مشكلة يعاني منها قطاعين او اكثر و محالة ادراك اي القطاعات يعاني اكثر من غيره، ومثال ذلك نجد استعمال عبارات الاتية: دور..... في حالة...../ اثر... في حالة...../ تأثير.....على حالة..../ مساهمة...../ تقييم..../تشخيص...../ دراسة مقارنة...../ دراسة تقييمية استشرافية..../ تطور...../ كيفية.....

المطلب الثالث: ضبط اختيار المشرف على المذكرة القانونية: ان الاشراف خطوة مهمة في انجاز مذكرة التخرج تتطلب من الطالب الحرص الجيد في اختيار المشرف المناسب الذي يكون عاملا مؤثرا ومساعدا في انجاز المذكرة والخروج بها الي بر الامان. لذلك حاولنا في هذا المحور تحديد ما يلي:

الفرع الاول: مفهوم عملية الاشراف ومستوياتها: الاشراف لغة من فعل اشرف اي حرص، واصطلاحا يقصد به :"توجيه استاذ متخصص طالب البحث الى المنهج العلمي في دراسة موضوع ما، وكيفية عرض قضاياه ومناقشتها واستخلاص النتائج منها وفق المعايير العلمية المقررة"، بحيث انه لا يمكن ان نستغني عن الاستاذ المشرف مهما علا كعب الطالب الباحث، فحاجة الطالب الى خبير يتولى عملية الاشراف جليه، لان غياب المنهجية المحكمة في التأليف والتصنيف يفضي الى انهيار خطة البحث، ولا غرو ان خبرة المشرف المعرفية كفيلة بتصويب البحث، نظرا لصفة التنظيم والتنسيق والدقة والانضباط التي تعد من ركائز كل بحث علمي رصين. لذلك لاستاذ المشرف عامل مهم في عملية البحث العلمي على اعتبار انه هو الذي يحفز مواهب الطالب وينمي ملكته، ويوليه عنايته، كما يركز على جهوده في سبيل خلق باحث يستقيم له التفكير، ويلتزم بمنهجية البحث وموضوعية المناقشة، وعادة من يتولى عملية الاشراف هم اساتذة متخصصون في الجامعات ممن لهم باع في البحث العلمي والتأليف وأشرفوا على عدد من الاعمال البحثية والقادرون على نقل خبراتهم.

الفرع الثاني: النصوص المنظمة لعملية الاشراف ومستوياتها: تأطر هذه العملية عدة نصوص قانونية تتمثل فيمايلي: القانون رقم 99-05 المؤرخ في: 1999/04/04 يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم القانون 08-06 المؤرخ في 2008/02/23؛ والمرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في: 2008/05/03 المتضمن القانون الخاص بالباحث الدائم؛ والمرسوم التنفيذي رقم 09-03 المؤرخ في: 2009/01/03 يوضح مهمة الإشراف ويحدد كيفيات تنفيذها ؛ قرار رقم 844 المؤرخ في 2015/08/05 المعدل للقرار المؤرخ في 2010/06/16، يحدد كيفيات التكفل بمهمة الإشراف لدى المؤسسات الجامعية.

تبرز مستويات العلاقة بين المشرف والطالب الباحث في ثلاث مستويات، تتمثل فيمايلي : **(ا) مستوى التوجيه العلمي والمعرفي** كمهام رئيسية للأستاذ المشرف الذي يتولى متابعة عمل الطالب من خلال عقد عدة لقاءات دورية، قد تكون اسبوعية او نصف شهرية او شهرية حسب الحاجة والظروف، دون ان يكون انقطاع طويل في اللقاءات يقطع حبل الوصال المعرفي بينهما؛**(ب) مستوى التوجيه المنهجي** الذي يتاتى من خلال قراءة المشرف لعمل الطالب مبحثا مبحثا او فصلا فصلا، لبدي ملاحظاته بشانها، وذلك انفع لكليهما، ما يتيح للاستاذ المشرف بمتابعة عمل الطالب واعطائه الفرصة لقراءة العمل (مبحث/ مبحث) او فصل/ فصل) ويزرع الثقة والاطمئنان في نفس الطالب الباحث. **(ج) حدود مسؤولية كل من الطالب والمشرف على انجاز المذكرة،** بحيث ان مسؤولية الطالب الباحث عن المذكرة مسؤولية كاملة، كونه هو اول من احتضن فكرة البحث منذ ان كانت حلم بالنسبة له لتصبح واقعا معاشا، الا ان هذا لا يعفي الاستاذ المشرف من بعض المسؤولية في حالة تقصيره في التوجيه العلمي والمعرفي.

الفرع الثالث: ضبط عملية الاشراف الناجحة: إن الاشراف عمل علمي واخلاقي يؤكد سمعة درجة علمية متقدمة ويحافظ على قدسية العلم ورقي الاختصاص، وهو يعتبر من المهام الاساسية على الاستاذ القيام بها في وظيفته فاعلا ومتفاعلا وملازما لجميع خطوات البحث التي يقوم بها الطالب من خلال مساعدته في رسم مسار بحثه وتوجيه عمله؛ لذلك يوجب على الطالب القيام بالأمور الاتية: (ا) **اختيار المشرف الجيد:** ان علاقة الاستاذ المشرف

بالطالب الباحث هي علاقة انسانية قبل ان تكون علاقة عمل بحثي، في هذه العلاقة نجد الحزم والتقدير و اللطف والحوار والتشجيع، دون الاستهزاء والتثبيط، خاصة في البداية قبل ان تتضح معالم الخطة، لذلك فان الطالب لابد ان يدرك اهم خصائص المشرف الجيد، والتي تتجلى في ان يكون الاستاذ المشرف محترما من قبل هيئة التدريس والطلبة، وان يكون خبيرا في الموضوع الذي يرد الطالب الكتابة فيه، ان تكون له الرغبة في المساعدة في المشكلة البحثية التي يريد الطالب البحث فيها، ان يكون متواجدا في الوقت الذي يحتاجه الطالب، وان يكون ثابتا في اعطاء التوجيهات من اجل السير الحسن لخطوات البحث. **(ب) جمع المعلومات عن المشرف والاتفاق معه:** يقوم الطالب بجمع المعلومات عن المشرفين بالتعرف على اسمائهم، وتخصصاتهم وميولاتهم البحثية، ما يتيح للطالب الاستفادة منه اكثر الاستفادة، بحيث يكون ذلك من خلال الاطلاع على اهم المقاييس المدرسة، والكتب والابحاث المنجزة، والرسائل التي اشرفوا عليها؛ وهذا من خلال التواصل مع الادارة او استعمال مواقع الانترنت المتربطة بالجامعة او مواقع البحث... بالإضافة الى محاولة الاطلاع على خبرات الاساتذة التي اكتسبوها في عملية الاشراف.

و توفر المشرف على وسائل التواصل من هاتف و البريد الالكتروني، ومكتب خاص، ...وغيرها وامكانية الوصول اليه مهم جدا في انجاح عملية الاشراف، ، ليتم في البداية ترشيح عدد من المشرفين الذين تتوفر فيهم المعايير السابقة في البداية ليتقلص الامر الى ثلاثة مشرفين او اثنين، وذلك لضمان الحصول على موافقة احد المشرفين في حالة اعتذار احدهم ، على ان يتم التواصل بأحد المشرفين ممن تم ترشيهم للإشراف على المذكرة لعرض الموضوع عليه والاتفاق معه على الية التواصل و طرق واساليب التواصل وعدد اللقاءات والية تسليم العمل.

المطلب الثالث: صياغة الإشكالية القانونية: إن ضبط إشكالية المذكرة يعتبر المقاربة النظرية التي يعتمد عليها في معالجة موضوع محدد كسؤال الانطلاقة، وهي البناء الكلي الذي يتمحور حول سؤال أساسي وفرضيات بحث وتحليلات تتم من خلال معالجة موضوع؛

لذلك فان معالجة مسألة صياغة الإشكالية القانونية، التي تُعدّ بمثابة «البوصلة» الموجِّهة للبحث، إذ تُحدد الأسئلة الجوهرية وتُوجّه الباحث نحو بناء خطة متماسكة.

الفرع الأول: تعريف الإشكالية القانونية: ان مشكلة البحث هي الموضوع الذي يختاره الباحث لإجراء البحث، ويمثل اختيار مشكلة البحث أحد أهم المراحل وأكثرها صعوبة ويستغرق في العادة الكثير من الوقت والجهد ويترتب على اختيار مشكلة البحث تحديد العديد من الخطوات اللاحقة التي يقوم بها الباحث؛ وهي تعتبر القاعدة الرئيسية في البحث وجانبا مهما من جوانبه، وتوصف بأنها:" المبرر الذي يدفع الباحث لمعالجة موضوعه، وهي عبارة عن سؤال يحتاج الى توضيح او اجابة او موقف غامض يتعلق بظاهرة معينة ويحتاج الى تفسير او خلل معين يرتبط بحاجة لم تلبى بعد". والمشكلة القانونية إذن هي:" السؤال الجوهري الذي يدور حوله البحث، والذي ينبع من وجود غموض أو قصور في النصوص القانونية أو تضارب في الاجتهادات القضائية أو خلاف فقهي" ، ومن نماذج المشكلات القانونية نجد مثلا: إلى أي مدى يضمن الدستور الجزائري لسنة 2020 مبدأ الفصل بين السلطات؟ ؛ هل تكفي أحكام القانون المدني الجزائري لضبط العقود الإلكترونية؟ ؛ ما مدى فعالية الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الجزائر مقارنة بالنموذج الفرنسي؟.

الفرع الثاني: الفرق بين المشكلة والاشكالية: تبرز الإشكالية بأنها:" الدراسة النظرية المحددة المفصلة للظاهرة المدروسة"، بينما المشكلة هي "انطباع أولي عام حول الظاهرة"، والعلاقة بينهما هي علاقة بنائية وظيفية بين المشكلة والإشكالية في البحث الواحد، أي ان الاشكالية هي مجموع العناصر المكونة للمشكلة، ولا يمكن ان نتصور اشكالية بدون مشكلة، و أوجه التشابه بين المشكلة والإشكالية تتمثل في ان كلاهما يشير إلى حالة غير مرغوب فيها، وكلاهما يتطلب حلًا، وكلاهما يمكن أن يكون له تأثير سلبي على الأفراد أو المجتمع؛ اما أوجه الاختلاف فتتمثل في ان المشكلة هي حالة محددة يمكن تحديدها بسهولة، أما الإشكالية هي حالة أكثر تعقيدًا وصعوبة في تحديدها، كما ان المشكلة يمكن حلها من خلال اتخاذ إجراءات محددة، والإشكالية يمكن حلها من خلال تغييرات أكثر جذرية. ومثال ذلك ان تكون المشكلة هي "كيف يمكن الحد من الفقر؟"؛ أما الاشكالية: قد تتضمن تحليل للسياق

الذي ينشأ فيه الفقر، مثل عدم المساواة في توزيع الثروة، أو البطالة، أو عدم وجود التعليم والرعاية الصحية. وقد تتضمن الاشكالية أيضًا تحديد الأسباب التي أدت إلى حدوث الفقر، مثل الحروب، أو الكوارث الطبيعية، أو الأزمات الاقتصادية. وبالتالي، فإن الاشكالية هي جزء أساسي من البحث العلمي، لأنها تساعد الباحث على فهم المشكلة بشكل أعمق، وتحديد الحلول الممكنة لها. لذلك.

تُستخدم المشكلة في البحث العلمي، لتحديد ما يجب دراسته، أما الإشكالية فتُستخدم لتحديد ما يجب أن تجيب عليه الدراسة، وعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون المشكلة هي "انخفاض التحصيل الدراسي في المدارس الحكومية". أما الإشكالية فتكون "ما هي الأسباب التي أدت إلى انخفاض التحصيل الدراسي في المدارس الحكومية؟ وكيف يمكن حل هذه المشكلة؟"،ونجد انه من خلال تحديد الإشكالية بشكل صحيح، يمكن للباحث أن يضمن أن دراسته ستكون ذات قيمة وأهمية علمية، على ان تُستخدم المشكلة لتحديد ما يجب دراسته، بينما تُستخدم الإشكالية لتحديد ما يجب أن تجيب عليه الدراسة، وهذا من خلال تحديد الإشكالية بشكل صحيح، ليتمكن للباحث أن يضمن أن دراسته ستكون ذات قيمة وأهمية علمية.

الفرع لثالث: خصائص الإشكالية القانونية: تتمثل فيمايلي: (ا) الوضوح والدقة :يجب أن تكون الصياغة خالية من الغموض؛ (ب) القابلية للبحث :أي يمكن معالجتها ضمن حجم مذكرة ماستر (120-80 صفحة)؛(ج) ارتباطها بالواقع القانوني :الإشكالية يجب أن تنبع من قضية حقيقية وليست نظرية صرفة؛ (د) قابليتها للتقسيم :بحيث يمكن تفريعها إلى تساؤلات فرعية تُعالج في الفصول والمباحث. بالاضافة الى مواصفات او خصائص اخرى يتعين توفرها حتى يمكن اعتبار المشكلة جيدة وجديرة بالبحث والدراسة، والتي لا تقل اهمية، والمتمثلة فيما يلي: (ه) أن تستحوذ على اهتمام الباحث وتتناسب مع قدراته وإمكاناته؛ (و) ان تكون ذات قيمة علمية: تمثل دراستها إضافة علمية في مجال تخصص الباحث؛(ز) أن يكون لها فائدة عملية: يتم تطبيق النتائج التي يتم التوصل إليها في الواقع العملي؛ (ح) أن تكون المشكلة سارية المفعول: قائمة وأثرها مستمر، أو يخشى من عودتها مجددًا؛ (ط) أن

تكون جديدة: غير مكررة أو منقولة؛ (ي) أن تكون واقعية : ليست افتراضية، أو من نسج الخيال؛ (ن) أن تمثل موضوعًا محددًا تسهل دراسته، بدلاً من كونه موضوعًا عامًا ومتشعبًا يصعب الإلمام به أو تناوله؛ (ك) أن تكون المشكلة قابلة للبحث: تتوافر المعلومات والتسهيلات التي يحتاجها الباحث. (ل) أن تكون في متناول الباحث: تتفق مع قدراته وإمكاناته؛ (م) أن تتوفر المصادر التي يستقي منها الباحث المعلومات عن المشكلة.

يستفاد مما سبق أن المشكلة التي يمكن اعتبارها جيدة من حيث بعض الجوانب أعلاه بالنسبة لباحث معين قد لا تكون كذلك بالنسبة لباحث آخر، فعلى سبيل المثال المشكلة التي تكون جيدة لباحث، قد لا تكون كذلك بالنسبة لباحث آخر.

المطلب الثالث: الفرضيات القانونية: يُركز على الفرضيات القانونية التي تشكّل الإطار النظري للعمل، حيث يضع الطالب ما يتوقع الوصول إليه من نتائج وما يودّ اختباره من فرضيات.

الفرع الاول: مفهوم فرضيات البحث تعتبر الفرضيات:" إجابات مؤقتة على سؤال البحث تمكننا من توجيه سؤال بحثنا وادواتنا نحو زاوية بحث محددة فتتحدد على اساسها المفاهيم"، وهي اذن إجابات مؤقتة على الإشكالية، يصوغها الباحث منذ البداية ليختبرها أثناء مراحل البحث. مثال :يفترض الباحث أنّ الرقابة القضائية على الانتخابات في الجزائر لا تزال محدودة، وتحتاج إلى إصلاح تشريعي لتكريس النزاهة؛ ومثال آخر: يفترض الباحث أنّ النصوص الحالية المتعلقة بالعقود الإلكترونية في القانون المدني الجزائري غير كافية، مما يفرض استحداث قانون خاص.

الفرضيات مهمة للبحث العلمي ، بحيث تساعد الباحث على توجيه مسار بحثه وضبطه، فهي لازمة لزوم السلالم في تشييد المبنى بحسب قول "كلود برنارد"، وهي" العنصر الاكثر ابداعا في كل مسعى علمي، فهي تتعلق استحداث او وضع تفسير يطبعه الوضوح" بحسب قول " كارل هامبل"، وهي مقبولة بمجرد ما يتضح انها تنبئ بحقائق جديدة" بحسب قول " امري لكاتوس".

الفرضية اذن هي التي تؤطر للحجج التي تقوم عليها الدراسة، لأنها تسمح بتحديد العناصر الواجب اخدها في الاعتبار، وتفسيرها واعطائها معنى بالشكل الذي يسهم في فهم الظاهرة او الحالة محل الدراسة (النظام القانوني ، الية قانونية، ...) وتأخذ الفرضية شكل تعريف يلجا من خلاله الباحث الى تقديم حل او اجابة مسبقة او اولية، وتكون قابلة للتحقق منها اما بتأكيد صحتها او نفيها، وبالنتيجة الفرضية هي التخمين او التفسير المحتمل لأسباب مشكلة معينة او حدس او تكهن يضعه الباحث كحل ممكن لمشكلة البحث بحيث يعتمد من خلاله على ربط الاسباب بالمسببات، او ببساطة تقديم راي اولي مبدئ لحل مشكلة البحث

الفرع الثاني: صياغة فرضيات المذكرة: عند صياغة الفرضيات لابد من مراعاة مايلي: (ا) ذات الفاظ سهلة ودقيقة، (ب) ان تكون قادرة على تقديم تفسير شامل للمشكلة، او الظاهرة محل الدراسة، (ج) ان لا تستند الى اي عامل ذاتي قائم على احكام مسبقة وشخصية. (د) ان يكون الفرض موجزا مقيدا و واضحا، يسهل فهمه ودقيق، ومتغيراته تحمل دلالات علمية واضحة يمكن قياسها ، وتعكس اهداف الدراسة، والا تكون خيالية، او مستحيلة، او متناقضة معها. (ه) ان يكون الفرض مبنيا على الحقائق الحسية و النظرية والذهنية، لجميع جوانب المشكلة، وان يكون قابلا للاختبار والتحقيق. (و) امكانية التحقق من الفروض ويمكن فحصها وجمع حول قابليتها للقياس والاختبار. (ز) ان تكون متغيرات الفرضية ذات علاقة معتمدة على النتائج السابقة للبحوث. (ح) البساطة والابتعاد عن التعقيد والغموض. (ط) الا يكون متناقضا مع الفروض الاخرى للمشكلة الواحدة او متناقضا مع النظريات او المفاهيم العلمية الثابتة. (ي) تغطية الفروض لجميع احتمالات المشكلة وتوقعاتها. (ن) الفرضية عامة وليست خاصة وقابلة التحقق والاختبار، بينما الافتراض هو التعميم ولا يقبل الاختبار(مسامات) (ك) تجنب الاحكام وعباراتها كقول ينبغي و لابد ويجب...فصياغة الفرضية تكون في جملة تقريرية احتمالية، غير مؤكدة، ويراعى فيها تحديد علاقة بين متغيرين، التمكين السياسي للمرأة يتحقق بنظام الكوطة. (ل) صنف الفرضيات الى فرضيات مباشرة وفرضيات النفي، وتصنيف اخر يصنفها الى فرضيات رئيسية والفرعية. (م) الباحث غير مجبر على وضع عدد كبير من الفرضيات بل يبقى هذا مرتبط بطبيعة بحثه واهداف الدراسة و وسائل منهجية متوفرة لديه لاختبارها.

الفرع الثالث: مكونات الفرضيات : ان وضع الفرضية على قدر كبير من الاهمية والصعوبة، ولكي يضع الباحث فرضيات لدراسته، يجب عليه تحديد اشكالية دراسته بدقة، فالفرضية تبنى انطلاقا من الاشكالية، وما يساعد الباحث في وضع الفرضية هو التفكير والربط بين متغيرات دراسته، (المتغير المستقل) و(المتغير التابع)، كما يمكنه الربط بين محددات المتغير الاول والمتغير الثاني، ومن اهم ما يساعد الطالب الباحث في وضع فرضيات لدراسته هو قيامه بطرح الاسئلة الذكية، حين تفكيكه لسؤال اشكالية دراسته في تساؤلات فرعية، كما يعتبر تصفح الدراسات السابقة لموضوعه، مفيدا في تحديد عناصر اشكاليته وصياغة فرضيات ملائمة لها، وعلى الباحث تحري امكانية معالجته للفرضيات الموضوعة، من خلال امكانياته المتاحة والادوات المنهجية التي يعتمد عليها.

وتتكون اي فرضية من عنصرين، الاول يسمى (المتغير المستقل: المعالج) والثاني يسمى (المتغير التابع : المقاس) ، ومثال ذلك: **آلية التحفظ** (المتغير المستقل: المعالج) على المعاهدات الدولية يؤثر بشكل كبير على فعالية **القانون الاتفاقي لحقوق الانسان** (المتغير التابع : المقاس)، بحيث يتم صياغتها في شكل جملة تقريرية (صيغة التأكيد غير الطويلة)، وهذا بالاستعانة بالمشكلة لصياغة الفرضية، وتكون اما بطريقة الاثبات من خلال فرضيات مباشرة بشكل يؤكد وجود علاقة موجبة او سلبية بين المتغيرات، او ان يتم صياغتها بطريقة النفي بحيث نكون بصدد الفرضيات الصفرية، بحيث تصاغ بشكل ينفي وجود علاقة بين المتغيرات.

المبحث الثاني: الإطار النظري وجمع المادة القانونية: تُعد هذه المرحلة العمود الفقري للبحث، إذ من خلالها يكتسب الطالب المادة العلمية التي ستشكل مضمون فصول المذكرة. فلا قيمة لإشكالية جيدة دون مراجع قوية، ولا جدوى من خطة بحث دقيقة دون قاعدة معرفية صلبة تدعمها النصوص التشريعية والاجتهادات القضائية والآراء الفقهية. لذلك تتسم هذه المرحلة في البحث القانوني بخصوصية واضحة، إذ لا تقتصر على المراجع الفقهية فقط كما في بعض العلوم الاجتماعية، بل تشمل أساسًا النصوص القانونية الرسمية والاجتهاد القضائي، وهو ما يجعلها مميزة وأكثر تعقيدًا. ولذلك يُقسم هذا المبحث إلى :

المطلب الأول: النصوص التشريعية والتنظيمية كمصدر أساسي: يُعتبر التشريع المصدر الأساسي للقاعدة القانونية، ومنه ينطلق أي باحث قانوني في معالجة موضوعه. فالنصوص الدستورية والتشريعية والتنظيمية تُوفّر الإطار المعياري الذي تُبنى عليه الدراسة. لذلك يُمثل الرجوع إليها الخطوة الأولى لبناء مذكرة ماستر علمية متينة.

الفرع لأول: أهمية النصوص القانونية في البحث: يُعتبر النص التشريعي المرجع الأول للباحث القانوني، إذ يُحدد القواعد المعيارية التي تنظّم العلاقات القانونية. فكل مذكرة ماستر في الحقوق تبدأ عادةً بالرجوع إلى الدستور والقوانين الأساسية ذات الصلة بالموضوع.

مثال :دراسة موضوع مبدأ الفصل بين السلطات تقتضي الرجوع إلى دستور 2020. مثال آخر :دراسة المسؤولية المدنية لا بد أن تستند إلى نصوص القانون المدني الجزائري.

الفرع الثاني: كيفية جمع النصوص القانونية: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :المصدر الرسمي لكل القوانين والأنظمة. المواقع الرسمية للوزارات والهيئات القضائية :مثل موقع المجلس الدستوري أو مجلس الدولة. المكتبات الجامعية :حيث تُجمع النصوص المطبوعة في مدونات أو مجموعات قانونية.

الفرع الثالث: حدود الاعتماد على النصوص :رغم أهمية النصوص، إلا أنّها قد تكون غامضة أو متناقضة، مما يفرض على الباحث عدم الاكتفاء بها، بل الاستعانة بالاجتهادات القضائية والفقه.

المطلب الثاني: الاجتهادات القضائية كأداة لتفسير النصوص: يمثل الاجتهاد القضائي الأداة العملية لتطبيق النصوص وتفسيرها، حيث يكشف عن اتجاهات المحاكم ويسدّ النقص أو الغموض التشريعي. ومن خلال الاعتماد على القرارات القضائية، يضيف الباحث بعدًا واقعيًا لعمله، مما يمنحه الدقة والمصداقية العلمية.

الفرع الأول: دور الاجتهاد القضائي في البحث القانوني يُعد الاجتهاد القضائي مكملاً أساسياً للتشريع، إذ يُبرز كيفية تطبيق النصوص القانونية في الواقع العملي. فالعديد من المواضيع القانونية لا يمكن معالجتها بدقة دون الرجوع إلى قرارات المحكمة العليا أو مجلس الدولة.

الفرع الثاني: مصادر الحصول على الاجتهاد القضائي: المجموعات الرسمية لقرارات المحكمة العليا. المجلات القانونية :مثل المجلة القضائية. البوابات الإلكترونية :موقع المحكمة العليا وموقع مجلس الدولة. المذكرات الجامعية :حيث تُدرج أحيانًا مقتطفات من الأحكام.

الفرع الثالث: أهمية الاجتهاد القضائي في المذكرة: يوضح كيفية تطبيق النصوص. يكشف عن ثغرات القوانين.يساعد على صياغة اقتراحات تشريعية.

المطلب الثالث: الفقه القانوني والدراسات الأكاديمية: لا يكتمل البحث القانوني دون الرجوع إلى الفقه، لأنه يُقدّم التحليل النقدي والتفسير العلمي للنصوص والأحكام. ويُسهم الفقه في توجيه الباحث، وتوسيع رؤيته، وإثراء مذكرة الماستر بآراء متنوعة تُكسبها قيمة أكاديمية مضافة.

الفرع الأول: أهمية الفقه في البحث القانوني: الفقه يُمثل الرأي التفسيري والتحليلي الذي يُقدمه أساتذة القانون، وهو المرجع الذي يُعين الباحث على فهم النصوص وتفسير الاجتهادات. ويُعتبر الفقه خصوصًا في الجزائر من المصادر المكملة التي لا غنى عنها في أي مذكرة ماستر.

الفرع الثاني: مصادر الفقه: الكتب الجامعية والمراجع المتخصصة. المجلات والدوريات العلمية :مثل مجلة القانون والأعمال. المؤتمرات والندوات القانونية. المذكرات والأطروحات السابقة.

الفرع الثالث: التوازن بين الفقه والنصوص" لا ينبغي أن يطغى الجانب الفقهي على النصوص أو العكس، بل يجب أن يحافظ الباحث على توازن يُبرز أهمية كل مصدر، بحيث يدعم النصوص بالاجتهادات، ويُفسرها بالفقه.

المبحث الثالث: المنهجية القانونية المعتمدة في البحث: بعد أن يختار الطالب موضوع بحثه ويجمع المادة القانونية اللازمة من تشريعات واجتهادات وفقه، تبرز الحاجة إلى اعتماد منهجية واضحة تُحدد الكيفية التي سيتم بها تحليل هذه المادة وصياغة النتائج. والمنهجية القانونية هنا لا تقتصر على الأسلوب الوصفي أو التحليلي، بل تشمل جملة من المناهج

المتكاملة التي يستعين بها الباحث بحسب طبيعة موضوعه. فالمذكرة القانونية الناجحة هي التي تقوم على منهج ملائم للإشكالية المطروحة، بعيدًا عن العشوائية أو الانتقائية غير المبررة.

المطلب الأول: أهمية المنهجية القانونية في البحث: تعد المنهجية القانونية الركيزة الأساسية لضبط مسار البحث وضمان موضوعيته. فهي الإطار الذي يُمكّن الطالب من معالجة موضوعه بانسجام وتناسق، بعيدًا عن العشوائية أو التشتت الفكري.

الفرع الأول: ضبط مسار البحث: المنهجية القانونية تُعتبر بمثابة الخريطة التي توجه الباحث، فهي تحدد مراحله وتمنع التشتت في معالجة الإشكالية. فبغياب المنهج الواضح، يتحول البحث إلى تجميع عشوائي للمعلومات

الفرع الثاني: ضمان الموضوعية والحياد: من خلال اتباع منهجية دقيقة، يلتزم الباحث بالموضوعية، فلا يُقحم رأيه دون سند، ولا يُهمّش وجهات النظر المخالفة. وهذا ما يميز البحث الأكاديمي عن الكتابات الإنشائية أو المقالات الصحفية

الفرع الثالث: تسهيل صياغة النتائج والاستنتاجات: المنهجية القانونية تُسهم في تنظيم الأفكار، مما يُسهّل على الباحث صياغة نتائج متماسكة وتوصيات عملية. فكلما كان النهج متدرجًا ومنسجمًا، كانت النتائج أكثر إقناعًا ووجاهة.

المطلب الثاني: المناهج الاساسية المعتمدة في البحث القانوني: تتنوع المناهج المعتمدة في الدراسات القانونية بين الوصفي، التحليلي، والمقارن، مع الاستعانة بمناهج مساعدة أخرى. واختيار المنهج المناسب يفرضه نوع الموضوع وطبيعة الإشكالية المطروحة.

الفرع الأول: مفهوم المنهج الوصفي: يقوم المنهج الوصفي على وصف الظاهرة القانونية كما هي، من خلال عرض النصوص والوقائع والآراء الفقهية بشكل منظم. ويُستخدم خاصة في الدراسات التي تهدف إلى بيان مضمون التشريع أو رصد تطوره. **والمنهج التحليلي** يتجاوز مجرد الوصف إلى تفكيك النصوص القانونية والاجتهادات القضائية وتحليلها للكشف عن مواطن القوة والقصور. ويُستعمل عادة عندما تكون الإشكالية مرتبطة بتناقضات أو ثغرات قانونية. **و**غالبًا ما يجمع الباحث بين المنهج الوصفي والتحليلي، فيعرض النصوص أولًا ثم يحللها نقديًا. وهذا التكامل يمنح المذكرة توازنًا بين الجانب المعياري والجانب النقدي.

الفرع الثاني: المنهج المقارن: يُعد المنهج المقارن وسيلة فعالة لتطوير البحث القانوني، إذ يسمح للطالب بمقارنة النصوص والاجتهادات بين أنظمة قانونية متعددة، فيستفيد من تجارب الدول الأخرى ويكشف أوجه القصور أو التميز في النظام الوطني. ويكتسب هذا المنهج قيمة خاصة في المواضيع التي لم تُنظم بعد بشكل كامل في القانون الجزائري، حيث تساعد المقارنة على استشراف حلول عملية.

تعريفه وأهميته: المنهج المقارن يُعد من أكثر المناهج إفادة في البحوث القانونية، لأنه يقوم على مقارنة التشريعات والاجتهادات بين نظامين أو أكثر، بهدف استخلاص أوجه التشابه والاختلاف.

مجالات استخدامه: عند دراسة موضوعات حديثة لم تُنظم بشكل كافٍ في القانون الجزائري. وعندما يرغب الباحث في الاستفادة من تجارب الدول الأخرى. وفي المسائل الدستورية والإدارية حيث تُبرز المقارنة نماذج متنوعة.

حدود المنهج المقارن: رغم فائدته، إلا أن استخدامه يتطلب إلمامًا بالتشريع الأجنبي وإتقان اللغة، مما قد يشكّل عائقًا لبعض الباحثين.

الفرع الثالث المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي: لا يمكن فهم القاعدة القانونية بمعزل عن جذورها التاريخية أو عن استقرائها في الواقع العملي. فالمنهج التاريخي يُمكّن الباحث من تتبع تطور النصوص عبر الزمن وبيان أسباب تعديلها أو استبدالها، بينما يتيح المنهج الاستقرائي الانطلاق من الجزئيات وصولًا إلى قاعدة عامة أو اتجاه قضائي مستقر. ومن هنا، فإن الجمع بين هذين المنهجين يمنح البحث عمقًا علميًا وبعدًا تحليليًا متينًا.

المنهج التاريخي: يقوم على تتبع تطور القاعدة القانونية عبر الزمن، مما يُساعد على فهم أسباب صدورها وتعديلاتِها. ويُفيد خاصة في الدراسات المتعلقة بالقانون الدستوري والقانون المدني.

المنهج الاستقرائي: يبدأ من الجزئيات للوصول إلى قاعدة عامة، حيث يستعرض الباحث مجموعة من الأحكام أو الوقائع ليستخلص منها قاعدة أو اتجاهًا عامًا. وهو منهج مهم في الدراسات القضائية.

والجمع بين المناهج: من الملاحظ أن الباحث القانوني لا يلتزم بمنهج واحد، بل يوظف أكثر من منهج بحسب الحاجة، وهو ما يمنح المذكرة عمقًا وثراءً علميًا.

المطلب الثالث: معايير اختيار المنهجية القانونية:لا يكفي معرفة المناهج المتاحة، بل يجب تحديد المعيار الأنسب لاختيارها. ويتوقف ذلك على طبيعة الموضوع، أهداف البحث، ومدى توفر المادة العلمية، بما يضمن انسجام المنهجية مع محتوى المذكرة.

الفرع الأول: طبيعة الموضوع: تفرض طبيعة الموضوع المنهجية الأنسب؛ فالبحوث ذات الطابع النظري تحتاج إلى المنهج الوصفي والتحليلي، بينما البحوث التطبيقية أو المقارنة تستلزم مناهج أكثر تنوعًا.

الفرع الثاني: أهداف البحث: ينبغي أن تتناسب المنهجية مع الغاية المرجوة من البحث، سواء تعلّق الأمر بتحليل نصوص قائمة، اقتراح تعديل تشريعي، أو دراسة حالات عملية. فالمنهج أداة لتحقيق الهدف وليس غاية في ذاته.

الفرع الثالث: توفر المصادر والمعطيات : يُراعى عند اختيار المنهج توفر المادة العلمية. فغياب المراجع المقارنة، مثلًا، يجعل من الصعب تبني المنهج المقارن. والعكس صحيح، حيث يفرض توفر مصادر متنوعة منهجًا أكثر تركيبًا.

ويُظهر هذا الفصل أن المنهجية القانونية ليست مجرد خطوة شكلية بل هي أداة مركزية لنجاح البحث. فهي تضمن وضوح المسار، موضوعية التحليل، وتكامل النتائج. واختيار المنهجية يجب أن يتم وفق معايير علمية دقيقة تأخذ في الحسبان طبيعة الموضوع، أهداف الدراسة، وتوفر المصادر.

الفصل الثالث: الضوابط الشكلية والمعايير العلمية لكتابة مذكرة الماستر

إن نجاح مذكرة الماستر في العلوم القانونية لا يتوقف على حسن اختيار الموضوع أو سلامة المنهجية المعتمدة فحسب، بل يتطلب أيضًا الالتزام بجملة من **الضوابط الشكلية والمعايير العلمية** التي تُعد جزءًا لا يتجزأ من القيمة الأكاديمية للعمل. فالمذكرة الجامعية تُعتبر وثيقة علمية رسمية، تمثل ثمرة مسار تكويني وبحثي، ومن ثَمّ فهي مطالبة بأن تُقدَّم في

صورة منهجية منسقة تعكس دقة الباحث وجديته و احترام الجوانب الشكلية من غلاف، صفحات تمهيدية، خط، ترقيم، هوامش، وفهارس، يُعدّ أمرًا بالغ الأهمية، لأنها تُسهل على لجنة المناقشة والقارئ تتبع محتوى البحث وفهم بنيته الداخلية. كما أن المعايير العلمية في التوثيق والاقتباس تُمثل الضمانة الأساسية لأمانة الطالب الفكرية، حيث تُظهر مدى التزامه بقواعد النزاهة الأكاديمية، وتُجنّبه الوقوع في الانتحال أو النقل غير المشروع.

إلى جانب ذلك، تُعطي الملاحق والفهارس قيمة مضافة للبحث، إذ تُسهم في استكمال العمل وتوثيقه، من خلال توفير بيانات، جداول، أو نصوص قانونية داعمة للتحليل. ومن ثَمّ، فإن العناية بهذه العناصر ليست ترفًا شكليًا، بل شرطًا جوهريًا لإخراج مذكرة الماستر في ثوبها الأكاديمي المتكامل الذي يجمع بين **المضمون العلمي الرصين** و**الشكل المنهجي المنظم**.

المبحث الأول: الضوابط الشكلية العامة للمذكرة: يُعتبر احترام الضوابط الشكلية أحد المرتكزات الجوهرية في إعداد مذكرة الماستر القانونية، فالمذكرة ليست مجرد محتوى علمي، بل هي وثيقة رسمية يجب أن تُقدَّم وفق معايير تنظيمية دقيقة. وتشمل هذه الضوابط عناصر عدة، كالغلاف والصفحات التمهيدية، البنية الداخلية من أبواب وفصول ومباحث، إضافة إلى الخاتمة والفهارس. كما تتعلق بالأسلوب اللغوي المستعمل، من حيث وضوحه ودقته، وبالشكل الطباعي والإخراج الفني، الذي يضمن سهولة القراءة والاطلاع. إن مراعاة هذه العناصر يُظهر جدية الطالب، ويُسهل على لجنة المناقشة تقويم العمل وفق معايير موحدة.

المطلبالأول: تنظيم بنية المذكرة: إن البنية العامة للمذكرة تُشكل الإطار الذي تُبنى عليه كل المكونات العلمية. فهي تبدأ بالغلاف والصفحات التمهيدية التي تُعرّف بالعمل، ثم الهيكل الداخلي المكوّن من أبواب وفصول ومباحث، وتنتهي بالخاتمة والفهارس التي تُكمل الصورة النهائية. فوضوح هذه البنية يُسهل على القارئ تتبع الأفكار، ويُظهر مدى التزام الباحث بالمنهجية الأكاديمية.

الفرع الأول: الغلاف والصفحات التمهيدية: ان الغلاف والصفحات الأولى للمذكرة تشكل بطاقة تعريف أساسية بالعمل البحثي، فهي تُبرز هوية الجامعة والباحث، وتُعطي الانطباع الأول عن مدى التزامه بالمعايير الأكاديمية.

مواصفات الغلاف: يُعد الغلاف بمثابة بطاقة تعريف بالبحث، عن وهو الواجهة الرسمية للمذكرة، ويعكس الانطباع الأول جدية الباحث ومدى احترامه للمعايير الجامعية، ويجب أن يتضمن بشكل مرتب: اسم الجامعة وشعارها ، اسم الكلية و القسم، عنوان المذكرة، وعبارة "مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق" أو ما يعادلها، والتخصص، اسم الطالب، اسم الأستاذ المشرف، السنة الجامعية، وتاريخ المناقشة. ويُشترط أن يُكتب العنوان بخط واضح يعكس طبيعة الموضوع.

الصفحات التمهيدية: تشمل عادة الصفحات التمهيدية: صفحة العنوان الداخلية، الإهداء، الشكر والتقدير، قائمة المختصرات، والفهرس المحتويات. وهي عناصر تُعد مكملة للغلاف وتُعطي المذكرة طابعها الأكاديمي، وتُرتب هذه الصفحات بترتيب منهجي متفق عليه أكاديميًا، بحيث لا يسبق الشكر الإهداء، ولا تُدرج الفهارس قبل متن المذكرة.

الفرع الثاني: الهيكل الداخلي للمذكرة: لا يمكن لأي بحث أن يُحقق غايته دون هيكل واضح، يُبرز تسلسل الأفكار من مقدمة إلى أبواب وفصول، ثم خاتمة وملاحق، بما يُظهر ترابط المضمون وتنظيمه المنهجي

المقدمة: تُعتبر المدخل الرئيس للبحث، وفيها يعرض الطالب أهمية الموضوع، ، دوافع اختياره، إشكاليته، الفرضيات، الأهداف المتوخاة، والمنهجية المعتمدة. وخطته ومن خلالها يُحدد الباحث معالم عمله وحدوده بدقة. ويجب أن تكون موجزة وواضحة بحيث لا تتجاوز عادة ثلاث صفحات.

الأبواب والفصول والمباحث: يتطلب البحث القانوني تقسيمًا منطقيًا متدرجًا: ليشكل ركيزة الأساسية لعرض الأفكار عبر اعتماد: **أبواب** ← **فصول** ← **مباحث** ← **مطالب** ← **فروع،** بما يعكس تسلسل الأفكار وترابطها، وكل عنوان يُشترط أن يكون مُعبّرًا عن مضمونه بشكل

دقيق، بحيث تُقسم المذكرة عادة إلى بابين أو ثلاثة، يتضمن كل باب فصلين أو ثلاثة، تنبثق عنها مباحث ومطالب وفروع. ويُعبر هذا التنظيم عن منهجية الباحث في التحليل والمعالجة.

الفرع الثالث: الخاتمة والفهارس النهائية: ان الخاتمة والفهارس تمثلان المراحل الختامية في تنظيم المذكرة، فالأولى تُوجز النتائج والتوصيات، والثانية تُيسر عملية الاطلاع والرجوع إلى محتوى البحث بدقة وسرعة

الخاتمة: تمثل الخاتمة المحطة النهائية في المذكرة وهي تُلخص أهم النتائج المتوصل إليها ، وتقدم اقتراحات أو توصيات عملية إن اقتضى الأمر على أن تكون مركزة ومباشرة، تعكس قيمة الجهد المبذول ؛ ويُشترط أن تكون بعيدة عن تكرار المقدمة أو عرض تفاصيل البحث، بل أن تقدم قيمة مضافة علمية..

الفهارس النهائية: تُدرج في نهاية المذكرة الفهارس بأنواعها، و تشمل: فهرس المحتويات او كما يسميه البعض بفرس الموضوعات، فهرس الجداول والأشكال، فهرس الأحكام والقرارات القضائية، وفهرس الملاحق. وفهرس المراجع وتُعتبر هذه الفهارس دليلًا مساعدًا للقارئ يُسهل عليه التنقل داخل المذكرةوعناصر تُمكن القارئ من العودة السريعة إلى المعلومات وتُضفي على البحث طابعًا علميًا متكاملًا.

المطلب الثاني: ضوابط اللغة والأسلوب: لا يمكن لمذكرة الماستر أن تُحقق قيمتها العلمية ما لم تُصغ بلغة سليمة وأسلوب واضح. إذ تُعد سلامة اللغة من الأخطاء النحوية والإملائية شرطًا أساسًا، إلى جانب وضوح الأسلوب وبساطته. كما أن توظيف المصطلحات القانونية الصحيحة يمنح البحث طابعًا تخصصيًا يُبرز قدرة الباحث على التعبير بدقة عن الإشكالية محل الدراسة.

الفرع الأول: سلامة اللغة ودقتها: سلامة اللغة أداة تعكس رصانة الباحث، فهي ضمانة لوضوح الفكرة ودقتها، وتجنب سوء الفهم الذي قد ينشأ عن الأخطاء الإملائية أو النحوية

خلو المذكرة من الأخطاء اللغوية: اللغة أداة الباحث، وأي خطأ نحوي أو إملائي يُضعف من قيمة البحث الأكاديمية. لذا يتعين مراجعة المذكرة لغويًا قبل تسليمها

الدقة في التعبير: ان الدقة مطلوبة خصوصًا في المجال القانوني، حيث أن أي غموض أو لبس قد يؤدي إلى سوء فهم للنصوص أو الأحكام القانونية

الفرع الثاني: وضوح الأسلوب وبساطته: الأسلوب الواضح والبسيط يُساعد على نقل الأفكار القانونية دون تعقيد، ويُظهر قدرة الطالب على معالجة موضوعه بلغة علمية دقيقة وفعّالة.

الفرع الأول: وضوح الجمليُشترط أن تكون الجمل قصيرة، واضحة، ومرتبطة ببعضها بعلامات ترقيم صحيحة. فالتطويل يرهق القارئ ويشتت ذهنه.

الفرع الثاني: تجنب الحشو والتكرارعلى الباحث أن يتحاشى الاستطراد غير المبرر، وأن يُركز على صلب الموضوع، مع الاقتصار على ما يخدم التحليل العلمي.

الفرع الثالث: توظيف المصطلحات القانونية: إن استعمال المصطلحات القانونية الصحيحة والمألوفة في الوسط الأكاديمي والقضائي يُعطي المذكرة طابعها المتخصص، ويُبرز تمكن الباحث من لغة القانون.

الفرع الأول: الالتزام بالمصطلحات الدقيقة: ينبغي للطالب استعمال المصطلحات القانونية المتعارف عليها أكاديميًا، وعدم اللجوء إلى المرادفات العامية أو الأدبية التي تضعف الطابع العلمي للنص.

الفرع الثاني: شرح المصطلحات الغامضة: إذا استُخدمت مصطلحات أجنبية أو تقنية، وجب شرحها في الهامش أو في قائمة المختصرات حتى يتمكن القارئ من استيعابها بسهولة.

المطلب الثالث: الشكل الطباعي والإخراج الفني: يلعب الشكل الطباعي دورًا مهمًا في إبراز المذكرة بمظهر أكاديمي لائق. ويشمل ذلك تحديد الخطوط والهوامش المناسبة، تنظيم الترقيم

وإدارة الصفحات بشكل متسلسل، بالإضافة إلى إدراج الجداول والملاحق التوضيحية عند الحاجة. فالإخراج الفني المنظم يُسهم في تسهيل القراءة ويُظهر جدية الباحث واحترامه لمعايير الجامعة.

الفرع الأول: الخطوط والهوامش: الخطوط والهوامش جزء من الهوية البصرية للمذكرة، فهي تضمن سهولة القراءة، وتُظهر احترام الطالب للمعايير الشكلية التي تفرضها الجامعة

نوع وحجم الخط: يُعتمد عادة خط *Simplified Arabic* بحجم 14 للمتن، و12 للهوامش. أما العناوين الرئيسة فتُكتب بخط أكبر (16) وبخط عريض لتمييزها.

الهوامش والمسافات: تُضبط الهوامش بحيث تكون 2.5 سم من كل الجهات، مع ترك مسافة 1.5 بين الأسطر، مما يُسهل القراءة ويُراعي المعايير الجامعية.

الفرع الثاني: الترقيم وإدارة الصفحات: الترقيم المنتظم للصفحات والجداول والأشكال يمنح المذكرة نظامًا داخليًا واضحًا، ويُسهل على القارئ الرجوع إلى أي معلومة بسرعة.

الترقيم التسلسليتُرقم الصفحات التمهيدية بالأرقام الرومانية(i, ii, iii...) ، بينما يُرقم متن البحث بالأرقام العربية (1، 2، 3...) بشكل متسلسل ومنتظم.

ترقيم الجداول والأشكاليُخصص لكل جدول أو شكل رقم وعنوان يُشار إليه داخل النص، مع ذكر مصدره أسفل الجدول أو الشكل عند الاقتباس.

الفرع الثالث: الجداول والملاحق التوضيحية: الجداول والملاحق ليست مجرد إضافات، بل وسائل توضيحية تُعزز التحليل وتُكمله، وتُسهم في توثيق المذكرة بشكل أفضل

دور الجداول في تبسيط المعلوماتالجداول وسيلة بيداغوجية تُسهل عرض المقارنات أو الإحصاءات. لكنها لا تُغني عن التحليل بل تُكمله وتدعمه.

الملاحق كأداة داعمةالملاحق تضم وثائق، نصوص قانونية، أو قرارات قضائية تُثبت مصداقية البحث. ويُشترط أن يُشار إليها بوضوح في المتن لربطها بالمضمون.

إن الضوابط الشكلية العامة تمثل العمود الفقري لإخراج مذكرة الماستر بصورة علمية متكاملة. فالعناية بالغلاف، اللغة، الهوامش، الترقيم، والجداول تُعكس وعي الطالب بأهمية التنظيم والصرامة الأكاديمية، بما يُضفي على عمله قيمة علمية وجمالية.

المبحث لثاني: المعايير العلمية في التوثيق والاقتباس: لا يكتمل أي عمل أكاديمي دون الالتزام بالمعايير العلمية في التوثيق والاقتباس، إذ تُعتبر هذه المعايير مرآة للنزاهة الفكرية للباحث. فالاقتباس يتيح الاستفادة من جهود الباحثين السابقين، في حين يفرض التوثيق نسب الأفكار إلى أصحابها الأصليين. ومن خلال التزام الطالب بهذه القواعد، يُجنّب نفسه الوقوع في السرقة العلمية، ويُظهر قدرته على التفاعل النقدي مع المراجع. وتشمل هذه المعايير تحديد أساليب الاقتباس المباشر وغير المباشر، طرق الإحالة في الهوامش، وكيفية إعداد قائمة المراجع. وبذلك، يصبح البحث مُتكاملًا من الناحية العلمية والأخلاقية.

المطلب الأول: التوثيق في الهوامش: التوثيق هو الضمانة الأساسية لمصداقية البحث، إذ يُمكّن القارئ من التحقق من مصادر المعلومات. كما يُظهر أمانة الباحث العلمية وحرصه على احترام حقوق الغير الفكرية

الفرع الأول: أهمية التوثيق العلمي: التوثيق يُعتبر الضمانة الأساسية لمصداقية المذكرة، لأنه يُتيح للقارئ التحقق من صحة المعلومات والرجوع إلى مصادرها الأصلية.

الفرع الثاني: طرق التوثيق: يُعتمد التوثيق في الهوامش بأسلوب متعارف عليه، يذكر اسم المؤلف، عنوان المرجع، مكان النشر، الناشر، السنة، الصفحة. ويجب أن يكون موحدًا في كامل المذكرة.

الفرع الثالث: الإحالة إلى المراجع الأجنبية: عند الاستعانة بمصادر باللغات الأجنبية، يجب نقل العنوان كما هو، مع إمكانية تعريب المصطلح بين قوسين عند الحاجة، لإثراء الفهم دون الإخلال بالدقة.

المطلب الثاني: الاقتباس المباشر وغير المباشر: تعددت أساليب الاقتباس بين المباشر وغير المباشر، وكل طريقة لها ضوابط دقيقة. والالتزام بهذه الضوابط يُسهم في تقديم مادة علمية دقيقة ومتسقة دون إخلال بالطابع الأكاديمي.

الفرع الأول: الاقتباس المباشر: يتمثل في نقل النصوص حرفيًا بين علامتي تنصيص، مع الإشارة الكاملة إلى المصدر. ويُستخدم خاصة عند الاستشهاد بالنصوص القانونية أو الفقهية الدقيقة.

الفرع الثاني: الاقتباس غير المباشر: يتمثل في إعادة صياغة الفكرة بأسلوب الباحث، مع الاحتفاظ بالمصدر في الهامش. وهو الأسلوب الأكثر استعمالًا لأنه يُظهر قدرة الطالب على الفهم والتحليل .

الفرع الثالث: ضوابط الاقتباس: ينبغي أن يخدم الاقتباس موضوع البحث، وألا يكون مجرد حشو نصوص. كما يجب الموازنة بين الاقتباس المباشر وغير المباشر، لتجنب ضعف شخصية الباحث.

المطلب الثالث: الأمانة العلمية وتجنب الانتحال

الفرع الأول: مفهوم الأمانة العلمية: تتمثل في نسبة الأفكار إلى أصحابها وعدم الادعاء بها. فالأمانة العلمية قيمة أخلاقية وأكاديمية تُبنى عليها الثقة في البحث..

الفرع الثاني: صور الانتحال العلميأبرزها: النقل دون إحالة، الترجمة دون توثيق، أو إعادة صياغة أفكار الغير دون ذكر المصدر. وهذه الممارسات تُعرض الطالب لعقوبات أكاديمية صارمة.

الفرعالثالث: ترسيخ ثقافة البحث النزيه: يجب على الطالب أن يتبنى أسلوبًا نقديًا وتحليليًا قائمًا على جهده الخاص، مع الاستعانة بالمراجع كأداة مساعدة لا بديلًا عن الإبداع الفكري..

المبحث الثالث: معايير الجودة في عرض النتائج والتوصيات

المطلب الأول: عرض النتائج

الفرع الأول: وضوح النتائجيجب أن تُعرض النتائج بشكل مرتب ومباشر، دون إطناب غير مبرر، وأن تعكس ما توصّل إليه الباحث فعليًا.

الفرع الثاني: ارتباط النتائج بالإشكاليةلا قيمة للنتائج إذا لم تُجب عن الإشكالية المطروحة. لذلك يجب صياغتها بما ينسجم مع الأسئلة المركزية والفرضيات الأساسية للبحث.

الفرع الثالث: واقعية النتائجينبغي أن تكون النتائج واقعية وقابلة للتحقق، بعيدًا عن المبالغات أو التعميمات التي لا سند لها علميًا أو عمليًا.

المطلب الثاني: صياغة التوصيات

الفرع الأول: أهمية التوصيات: التوصيات تُعتبر القيمة المضافة للمذكرة، إذ تُترجم النتائج إلى مقترحات عملية تُفيد المشرّع أو الفقه أو القضاء.

الفرع الثاني: ضوابط صياغة التوصيات: يجب أن تكون التوصيات واضحة، قابلة للتطبيق، ومبنية على نتائج البحث. كما ينبغي أن تكون متدرجة من العام إلى الخاص.

الفرع الثالث: واقعية التوصيات : لا يجوز للباحث أن يقترح ما هو بعيد عن الواقع أو خارج عن نطاق موضوعه، بل يجب أن يضع توصيات واقعية قابلة للنقاش الأكاديمي والتطبيق العملي.

المطلب الثالث: تقييم جودة البحث: يبرز ذلك من خلال:

الفرع الأول: المعايير الأكاديمية: تُقيَّم المذكرة من حيث أصالة الموضوع، وضوح الإشكالية، جودة التحليل، احترام الضوابط الشكلية والمعايير العلمية.

الفرع الثاني: المعايير المنهجية: يشمل ذلك وضوح الخطة، انسجام الفصول، وتكامل المنهجية مع طبيعة الموضوع. فكل خلل في هذه العناصر يُضعف قيمة المذكرة..

الفرع الثالث: الأثر العلمي والعملي: تعتبر المذكرة ناجحة إذا أضافت قيمة علمية أو عملية، سواء عبر معالجة ثغرة في التشريع، إبراز توجه قضائي، أو اقتراح تعديل يُفيد الممارسة القانونية.

إنّ احترام الضوابط الشكلية والمعايير العلمية يُمثل شرطًا لا غنى عنه لنجاح مذكرة الماستر. فالمذكرة ليست مجرد جمع للمعلومات، بل هي عمل أكاديمي منظم يقوم على الأمانة العلمية، وضبط الشكل، وجودة النتائج والتوصيات.

الخاتمة:

إن إنجاز مذكرة تخرج المرتبطة بطور الماستر يعتبر مشروعا أكاديميا يستحق من الطالب الباحث بذل كل الجهود المادية والفكرية و النفسية للوصول به إلى بر الأمان وتحقيق الجدارة والتميز في مجال البحث العلمي وفرض الذات، وابراز الموهبة الكامنة في بعض الطلاب الباحثين دون غيرهم، وهذه الجهود قد لا تحقق الفائدة المرجوة منها الا إذا تم الالتزام فيها بالمنهجية السليمة للبحث العلمي ، لكي لا تكون المذكرة مجرد تجميع وتكديس للمعلومات، بل ان تكون تفكير وتحليل ووصف وتفسير وتنبؤ لظاهرة او قضية او حالة مدروسة، تتطلب من الطالب الباحث توظيف قدراته من أجل التحكم في الأدوات المنهجية والإلمام بالقواعد المنهجية ومعرفة كيفية توظيف المناهج المختلفة لدراسة الظواهر.